

No. 56886*

**Poland
and
Qatar**

Agreement between the Government of the Republic of Poland and the Government of the State of Qatar for the avoidance of double taxation and the prevention of fiscal evasion with respect to taxes on income. Doha, 18 November 2008

Entry into force: *28 December 2009 by notification, in accordance with article 27*

Authentic texts: *Arabic, English and Polish*

Registration with the Secretariat of the United Nations: *Poland, 28 September 2021*

**No UNTS volume number has yet been determined for this record. The Text(s) reproduced below, if attached, are the authentic texts of the agreement /action attachment as submitted for registration and publication to the Secretariat. For ease of reference they were sequentially paginated. Translations, if attached, are not final and are provided for information only.*

**Pologne
et
Qatar**

Accord entre le Gouvernement de la République de Pologne et le Gouvernement de l'État du Qatar tendant à éviter la double imposition et à prévenir l'évasion fiscale en matière d'impôts sur le revenu. Doha, 18 novembre 2008

Entrée en vigueur : *28 décembre 2009 par notification, conformément à l'article 27*

Textes authentiques : *arabe, anglais et polonais*

Enregistrement auprès du Secrétariat de l'Organisation des Nations Unies : *Pologne, 28 septembre 2021*

**Aucun numéro de volume n'a encore été attribué à ce dossier. Les textes disponibles qui sont reproduits ci-dessous sont les textes originaux de l'accord ou de l'action tels que soumis pour enregistrement. Par souci de clarté, leurs pages ont été numérotées. Les traductions qui accompagnent ces textes ne sont pas définitives et sont fournies uniquement à titre d'information.*

وإثباتاً لما تقدم قام الموقعان أدناه المخولان من قبل حكومتيهما بالتوقيع على هذه الاتفاقية.

حررت هذه الاتفاقية من نسختين في مدينة الدوحة بتاريخ 2008/11/18 ميلادي باللغة البولندية و اللغة العربية، واللغة الإنجليزية، ويكون لكل نص نفس الحجية. وفي حالة ظهور أي اختلاف، يعمل بالنص المحرر باللغة الإنجليزية.

عن حكومة الجمهورية البولندية

وزير الخزانة

الكسندر جراد

عن حكومة دولة قطر

وزير الاقتصاد و المالية

يوسف حسين كمال

(ج) تقديم معلومات من شأنها أن تكشف أسرار التجارة أو الأعمال أو الصناعة أو المعاملات التجارية أو المهنية، أو أي معلومات يكون الكشف عنها مخالفاً للسياسة العامة (النظام العام).

مادة (26)

أعضاء البعثات الدبلوماسية والمناصب القنصلية

لا تؤثر أحكام هذه الاتفاقية على الامتيازات المالية الممنوحة لأعضاء البعثات الدبلوماسية أو المناصب القنصلية بموجب القواعد العامة للقانون الدولي أو بموجب أحكام اتفاقية خاصة.

مادة (27)

نفاذ الاتفاقية

تدخل هذه الاتفاقية حيز التنفيذ بعد آخر تاريخ من تبادل الدولتين المتعاقدين الإخطارات عبر القنوات الدبلوماسية إبلاغ الطرف الآخر إلى الانتهاء من هذا الاجراء وتم إنجازه حسب المطلوب لإعطاء الاتفاقية الصفة القانونية لدخولها حيز التنفيذ في دولة قطر وفي الجمهورية البولندية، حسب الحال. تسري أحكام هذه الاتفاقية على الدخول المتحقق خلال السنة الضريبية التي تبدأ في أو بعد اليوم الأول من يناير من السنة التي تلي السنة التي تم تبادل الإخطار فيها.

مادة (28)

إنهاء الاتفاقية

تبقى هذه الاتفاقية نافذة المفعول إلى حين إنهاؤها من دولة متعاقدة. إلا أنه يجوز لأي من الدولتين المتعاقدين إنهاء هذه الاتفاقية عبر القنوات الدبلوماسية بإخطار إنهاء خطي للدولة المتعاقدة الأخرى في أو قبل ليوم الثلاثين من شهر يونيو في أي سنة ميلادية تلي انقضاء فترة خمسة سنوات من تاريخ دخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ. في هذه الحالة يتوقف سريان مفعول هذه الاتفاقية فيما يخص الدخول المتحقق خلال السنة الضريبية التي تبدأ في أو بعد اليوم الأول من يناير من السنة الميلادية التي تلي السنة الميلادية التي تم فيها تقديم إخطار الإنهاء.

- 2- يتعين على السلطة المختصة، إذا تبين لها أن الاعتراض مسوغاً، وإذا لم تكن في
 قدرة على التوصل إلى حل مرضي، أن تسعى إلى تسوية القضية عن طريق
 الاتفاق المشترك مع السلطة المختصة بالدولة المتعاقدة الأخرى، وذلك من أجل
 تجنب فرض ضريبة لا تنطبق مع هذه الاتفاقية.
- 3- يتعين على السلطات المختصة في الدولتين المتعاقبتين أن تسعى، عن طريق
 الاتفاق المشترك فيما بينهما إلى التغلب على الصعوبات أو الغموض الذي قد ينشأ
 جراء تفسير أو تطبيق هذه الاتفاقية. كما ويجوز لهما التشاور فيما بينهما لإزالة
 الازدواج الضريبي في الحالات التي لم ترد في هذه الاتفاقية.
- 4- يجوز أن تتصل السلطات المختصة في الدولتين المتعاقبتين مع بعضهما البعض
 بشكل مباشر من أجل التوصل إلى اتفاق في ضوء البنود السابقة. وعلى السلطات
 المختصة من خلال المشاورات أن تطور الإجراءات الثنائية المناسبة والشروط
 والوسائل والتقنيات لإنجاز إجراء الاتفاق المشترك المذكور في هذه المادة.

مادة (25)

تبادل المعلومات

- 1- يتعين على السلطات المختصة في الدولتين المتعاقبتين أن تتبادل المعلومات كلما
 كان ذلك ضرورياً لتنفيذ أحكام هذه الاتفاقية أو القوانين المحلية للدولتين المتعاقبتين
 الخاصة بالضرائب المنصوص عليها في هذه الاتفاقية طالما أن تلك الضريبة لا
 تتناقض مع هذه الاتفاقية. ولا يكون تبادل المعلومات مقيداً بالمادة (1) من هذه
 الاتفاقية. وتعامل أي معلومات تتلقاها دولة متعاقدة على أنها سرية وبذات الطريقة
 التي تعامل بها المعلومات التي تم الحصول عليها وفقاً للقوانين المحلية لتلك الدولة،
 ومع ذلك إذا تم اعتبار المعلومات على أنها سرية أصلاً في الدولة المرسله فلا
 يجوز الكشف عنها إلا للأشخاص أو السلطات (بما في ذلك المحاكم والهيئات
 الإدارية) التي تعمل في مجال تقييم أو جمع أو تنفيذ أو إقامة الدعاوي بما في ذلك
 الطعون الاستئنافية المتعلقة بالضرائب المشمولة في هذه الاتفاقية. لا يستخدم مثل
 هؤلاء الأشخاص أو السلطات تلك المعلومات إلا لمثل هذه الأغراض فقط، ويجوز
 لهم الكشف عن هذه المعلومات في الإجراءات العلنية للمحكمة أو في القرارات
 القضائية.
- 2- لا يجوز بأي حال من الأحوال تفسير أحكام البند (1) من هذه المادة بشكل يؤدي
 إلى إلزام دولة متعاقدة بما يلي:
 (أ) تنفيذ إجراءات إدارية مخالفة للقوانين أو الممارسات الإدارية في تلك الدولة
 في الدولة المتعاقدة الأخرى.
 (ب) تقديم معلومات لا يمكن الحصول عليها بموجب القوانين أو النظم الإدارية
 المعتادة فيها أو في الدولة المتعاقدة الأخرى.

مادة (23) عدم التمييز

- 1- لا يخضع مواطنو دولة متعاقدة في الدولة المتعاقدة الأخرى لأية ضرائب أو أية مطالبات تتعلق بها تكون مغايرة أو أكثر عبثاً من الضريبة والمطالبات المتعلقة بها والتي يخضع أو يجوز أن يخضع لها مواطنو تلك الدولة الأخرى في ظروف مماثلة.
- 2- يجب عدم فرض ضريبة على منشأة دائمة يملكها مشروع دولة متعاقدة في الدولة المتعاقدة الأخرى بشكل تفضيلي أقل في تلك الدولة الأخرى على مشاريع تابعة لتلك الدولة الأخرى تباشر ذات النشاطات. لا يجوز تفسير هذا النص على أنه يلزم دولة متعاقدة بمنح مقيم من الدولة المتعاقدة الأخرى أي علاوات شخصية وإعفاءات وتخفيضات لأغراض ضريبية بسبب الحالة المدنية أو المسؤوليات العائلية التي تمنحها للمقيمين فيها.
- 3- يجب أن لا تخضع مشاريع دولة متعاقدة يملك رأسمالها كلياً أو جزئياً أو يديرها بشكل مباشر أو غير مباشر مقيم أو أكثر من مقيم، للضريبة في الدولة المذكورة أولاً أو لأي متطلبات منها والتي قد تكون مغايرة أو أكثر عبثاً من الضريبة أو المتطلبات المتعلقة بها وتخضع لها مشاريع أخرى تابعة للدولة المتعاقدة المذكورة أولاً أو ربما تخضع لها.
- 4- باستثناء ما يطبق عليه البند (1) من المادة (9) من هذه الاتفاقية، والبند (7) من المادة (11) من هذه الاتفاقية، والبند (6) من المادة (12) من هذه الاتفاقية، تكون الفائدة أو الإتاوة أو أي مدفوعات أخرى يدفعها مشروع دولة متعاقدة إلى مقيم في الدولة المتعاقدة الأخرى، تستقطع من أجل تحديد أرباح المشروع التي ستخضع للضريبة كما لو أن تلك الفائدة أو الإتاوة أو المدفوعات الأخرى قد لم دفعها إلى مقيم في الدولة المذكورة أولاً.

مادة (24) إجراءات الاتفاق المشترك

- 1- حيثما يعتبر شخص أن إجراءات أحد الدولتين المتعاقدين أو كليهما تؤدي وسوف تؤدي بالنسبة له إلى فرض ضريبة لا تتفق مع أحكام هذه الاتفاقية، فيمكنه، بصرف النظر عن وسائل المعالجة المنصوص عليها في القوانين المحلية لكلا الدولتين المتعاقدين، أن يعرض قضيته أمام السلطة المختصة التابعة للدولة المتعاقدة التي تقيم فيها أو للسلطة المختصة في الدولة المتعاقدة التي هو من مواطنيها، أو إذا كانت قضيته تدرج ضمن البند (1) من المادة (23) من هذه الاتفاقية. ويجب عرض القضية خلال سنتين من تاريخ أول إخطار بالتصرف الذي نتج عنه فرض الضريبة التي لا تتفق مع أحكام هذه الاتفاقية.

مادة (21) الدخل الآخر

- 1- تخضع عناصر دخل مقيم في دولة متعاقدة، أينما تنشأ، والتي لم تتناولها المواد السابقة من هذه الاتفاقية، للضريبة في تلك الدولة.
- 2- لا تطبق أحكام البند (1) من هذه المادة على دخل مقيم في دولة متعاقدة إذا كان مثالي مثل هذا الدخل يمارس عملاً في الدولة المتعاقدة الأخرى من خلال منشأة دائمة موجودة فيها، كان الحق الذي يدفع فيه هذا الدخل يرتبط ارتباطاً وثيقاً بهذه المنشأة الدائمة. في مثل هذه الحالة تطبق أحكام المادة (7) من هذه الاتفاقية.
- 3- على الرغم من أحكام البندين (1) و (2) من هذه المادة، فإن عناصر دخل شخص مقيم في دولة متعاقدة والتي لم يتم التطرق إليها في المواد السابقة من هذه الاتفاقية وتنشأ في الدولة المتعاقدة الأخرى ويجوز أن تخضع أيضاً للضريبة في تلك الدولة الأخرى.

مادة (22) تجنب الازدواج الضريبي

يتم تجنب الازدواج الضريبي في الدولتين المتعاقدين وفقاً للآتي:

- 1- عندما يحصل مقيم في دولة متعاقدة على دخل خاضعاً للضريبة في الدولة المتعاقدة الأخرى، وفقاً لأحكام هذه الاتفاقية، تسمح الدولة الأولى بأن يخضع من ضريبة الدخل المدفوعة في تلك الدولة الأخرى، غير أن ذلك الخضم يجب ألا يتجاوز في أي حالة من الحالات ذلك الجزء من ضريبة الدخل، المحسوبة قبل الخضم، والذي يعزى، حسب الأحوال، إلى الدخل الخاضع للضريبة في تلك الدولة الأخرى.
- 2- عندما يكون الدخل الذي يحصل عليه مقيم في دولة متعاقدة معفي من الضريبة في تلك الدولة وفقاً لأي حكم من أحكام هذه الاتفاقية، جاز لتلك الدولة مع ذلك أن تدخل في الاعتبار الدخل المعفي من الضريبة، لدى احتساب مبلغ الضريبة على ما تبقى من دخل ذلك المقيم.

بأعمال تمت مزاوتها من قبل دولة متعاقدة أو أحد أقسامها السياسية الفرعية وإحدى سلطاتها المحلية.

مادة (19) المدرسون والباحثون

- 1- الفرد الذي يكون - قبيل زيارته لدولة متعاقدة مباشرة - مقيماً في الدولة المتعاقدة الأخرى ووجد - بناء على دعوة من حكومة الدولة المتعاقدة المذكورة أولاً أو من جامعة أو كلية أو مدرسة أو متحف، أو من أية مؤسسة ثقافية أخرى موجودة في الدولة المتعاقدة المذكورة أولاً، أو بمقتضى برنامج رسمي للتبادل الثقافي - في تلك الدولة المتعاقدة لمدة لا تزيد عن ثلاث سنوات متتالية فقط لغرض التدريس، وإلقاء المحاضرات أو إجراء بحوث في مثل تلك المؤسسة، يتم إعفاء دخله المتحقق من مثل هذا النشاط من الضريبة في تلك الدولة المتعاقدة.
- 2- لا تطبق أحكام البند (1) من هذه المادة على الدخل من الأبحاث إذا كانت هذه الأبحاث قد أجريت ليس للصالح العام ولكن لمصلحة خاصة لشخص أو أشخاص محددين بشكل رئيسي.

مادة (20) الطلبة والمتدربون

- 1- المبالغ التي يتسلمها طالب أو متدرب مهني، يكون أو كان قبيل زيارته لدولة متعاقدة مقيماً في الدولة المتعاقدة الأخرى ووجد في الدولة المتعاقدة المذكورة أولاً فقط لغرض دراسته أو تدريبه، من أجل مصاريفه وتعليمه أو تدريبه، لا تخضع للضريبة في تلك الدولة المتعاقدة، شريطة أن تكون تلك المبالغ ناشئة من مصاريف خارج تلك الدولة المتعاقدة.
- 2- أما فيما يخص المنح والبعثات الدراسية والمكافآت من الوظيفة لا يشملها البند (1) من هذه المادة فإن الطالب أو المتدرب المهني المشار إليه في البند (1) من هذه المادة سوف يحظى، إضافة لذلك، أثناء دراسته أو تدريبه بذات الإعفاءات والإستثناءات أو التخفيضات فيما يتعلق بالضرائب التي يحظى بها المقيمون في الدولة المتعاقدة التي يقوم بزيارتها.

غالبيتها من أموال أي من الدول المتعاقدة أو وحدة سياسية فرعية أو سلطة محلية فيها أو تجري وفقاً لاتفاقية ثقافية أو بترتيب بين حكومتي الدولتين المتعاقدين.

مادة (17)

المعاشات التقاعدية والمرتببات العمرية

- 1- مع مراعاة أحكام البند (2) من المادة (18) من هذه الاتفاقية، فإن المعاشات التقاعدية والمكافآت الأخرى المماثلة والمرتببات العمرية التي تنشأ في دولة متعاقدة وتدفع لمقيم في الدولة المتعاقدة الأخرى، تخضع للضريبة فقط في الدولة المذكورة أولاً.
- 2- يعني مصطلح "مرتببات عمرية" مبلغاً محدداً يدفع دورياً في أوقات محددة خلال سنوات الحياة أو خلال فترة محددة أو يمكن تحديدها بموجب التزام بتسديد المبلغ مقابل تعويض كامل ووافٍ من المال أو ما يعادله.

مادة (18)

الخدمات الحكومية

- 1- (أ) الرواتب والأجور والمكافآت المماثلة، خلاف المعاش التقاعدي، التي تدفعها دولة متعاقدة أو إحد أقسامها السياسية الفرعية أو إحدى سلطاتها المحلية إلى فرد نظير خدمات قدمها لهذه الدولة المتعاقدة أو أحد أقسامها السياسية الفرعية أو إحدى سلطاتها المحلية، تخضع للضريبة فقط في تلك الدولة.
- (ب) ومع ذلك، فإن مثل هذه الرواتب والأجور والمكافآت المماثلة تخضع للضريبة فقط في الدولة المتعاقدة الأخرى إذا كانت الخدمات قد تم أداؤها في هذه الدولة الأخرى، ويكون الفرد مقيماً فيها وكان:
 - 1) أحد مواطني تلك الدولة الأخرى. أو
 - 2) لم يصبح مقيماً في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى من أجل تقديم الخدمات فقط.
- 2- (أ) يخضع أي معاش تقاعدي يدفع من قبل أو من خلال صناديق يتم إنشاؤها من قبل دولة متعاقدة أو أحد أقسامها السياسية الفرعية أو إحدى سلطاتها المحلية إلى شخص نظير خدمات قدمها لتلك الدولة أو أحد أقسامها السياسية الفرعية أو إحدى سلطاتها المحلية، للضريبة فقط في تلك الدولة.
- (ب) ومع ذلك، فإن مثل هذا المعاش التقاعدي يخضع للضريبة فقط في الدولة المتعاقدة الأخرى إذا كان الفرد مقيماً في تلك الدولة الأخرى، وأحد مواطنيها.
- 3- تطبق أحكام المواد (14) و (15) و (16) و (17) من هذه الاتفاقية على الرواتب والأجور والمكافآت المماثلة والمعاشات التقاعدية المتعلقة بتأدية خدمات مرتبطة

- 3- بالرغم من الأحكام السابقة من هذه المادة، فإن الأتعاب المتحققة من وظيفة تمارس على متن سفينة أو طائرة تعمل في النقل الجوي يجوز أن تخضع للضريبة في الدولة المتعاقدة التي يوجد بها مكان الإدارة الفعلية للمشروع.
- 4- تخضع الرواتب والأجور والعلاوات والسلف التي يستلمها موظف شركة طيران أو شركة شحن تابعة لدولة متعاقدة وموجودة في الدولة المتعاقدة الأخرى، للضريبة في الدولة المتعاقدة التي يوجد فيها مكان الإدارة الفعلية للمشروع.

مادة (15)

أتعاب المديرين

- 1- أتعاب المديرين والمدفوعات الأخرى المشابهة التي يتقاضاها مقيم في دولة متعاقدة بصفته عضواً في مجلس إدارة شركة مقيمة في الدولة المتعاقدة الأخرى، تخضع للضريبة فقط في تلك الدولة الأخرى.
- 2- الرواتب والأجور والمدفوعات الأخرى المشابهة التي يتقاضاها مقيم في دولة متعاقدة بصفته مسؤولاً في وظيفة إدارية عليا في شركة مقيمة في الدولة المتعاقدة الأخرى، تخضع للضريبة فقط في تلك الدولة الأخرى.

مادة (16)

الفنانون والرياضيون

- 1- على الرغم من أحكام المادة (14) من هذه الاتفاقية، فإن الدخل الذي يحققه مقيم في دولة متعاقدة بصفته فناناً كمثل مسرحي أو سينمائي أو إذاعي أو تلفزيوني أو موسيقياً أو رياضياً، من أنشطته الشخصية التي يمارسها بهذه الصفة في الدولة المتعاقدة الأخرى، يجوز أن يخضع للضريبة في تلك الدولة الأخرى.
- 2- حيثما يتحقق دخل مقابل نشاطات شخصية يزاولها فنانون أو رياضيون بصفته المذكورة، فإن ذلك الدخل ليس للفنانين أو الرياضيين أنفسهم بل لشخص آخر، فإن ذلك، وبالرغم من أحكام المادة (7) من هذه الاتفاقية، يخضع للضريبة في الدولة المتعاقدة التي يمارس فيها الفنانون أو الرياضيون نشاطاتهم.
- 3- يعفى الدخل الذي يحققه مقيم في دولة متعاقدة من أنشطة يمارسها في الدولة المتعاقدة الأخرى كما هو مبين في البندين (1) أو (2) من هذه المادة، من الضريبة في تلك الدولة الأخرى إذا كانت الزيارة إلى تلك الدولة الأخرى مدعومة كليتهاً أو

مادة (13) الأرباح الرأسمالية

- 1- يجوز أن تخضع الأرباح التي يحققها مقيم في دولة متعاقدة من نقل ملكية الأموال غير المنقولة المشار إليها في المادة (6) من هذه الاتفاقية والموجودة في الدولة المتعاقدة الأخرى للضريبة في هذه الدولة الأخرى.
- 2- الأرباح الناتجة عن نقل ملكية أموال منقولة تشكل جزءاً من ممتلكات تجارية لمنشأة دائمة يملكها مشروع في دولة متعاقدة في الدولة المتعاقدة الأخرى، بما في ذلك الأرباح الناشئة من نقل ملكية مثل هذه المنشأة الدائمة (بمفردها أو مع كامل المشروع) ، يجوز أن تخضع للضريبة في تلك الدولة الأخرى.
- 3- تخضع الأرباح الناتجة من نقل ملكية سفن أو طائرات تعمل في النقل الدولي أو الناتجة عن أموال منقولة ذات علاقة بتشغيل مثل تلك السفن أو الطائرات للضريبة فقط في الدولة المتعاقدة التي يوجد بها مكان الإدارة الفعلية للمشروع.
- 4- تخضع الأرباح الناتجة عن نقل أي ملكية غير التي أشارت إليها البنود (1) و (2) و (3) من هذه المادة للضريبة فقط في الدولة المتعاقدة التي يقيم فيها ناقل الملكية.

مادة (14) الدخل من الوظيفة

- 1- مع مراعاة أحكام المواد (15) و (17) و (18) من هذه الاتفاقية تخضع الرواتب والأجور والأتعاب الأخرى المماثلة التي يتقاضاها مقيم في دولة متعاقدة نظير وظيفة، للضريبة فقط في تلك الدولة ما لم تنتم مزاوله الوظيفة في الدولة المتعاقدة الأخرى، وإذا كانت الوظيفة تمارس على هذا النحو، فيجوز إخضاع تلك الأتعاب للضريبة في تلك الدولة الأخرى.
- 2- بالرغم من أحكام البند (1) من هذه المادة، تخضع الأتعاب التي يحصل عليها مقيم في دولة متعاقدة من وظيفة يمارسها في الدولة المتعاقدة الأخرى للضريبة فقط في الدولة المذكورة أولاً إذا:
 - (أ) وجد المثلقي في الدولة الأخرى لفترة أو لفترات لا تتجاوز في مجموعها 33 يوماً في السنة الميلادية المعنية.
 - (ب) كانت الأتعاب مدفوعة من قبل أو نيابة عن صاحب عمل غير مقيم في الدولة الأخرى.
 - (ج) كانت الأتعاب لا تتحملها منشأة دائمة يملكه صاحب العمل في الدولة الأخرى.

أحكام هذه المادة تطبق فقط على المبلغ المذكور الأخير. في مثل هذه الحالة يبيى الجزء الزائد من المدفوعات خاضعاً للضريبة وفقاً لقوانين كل من الدولتين المتعاقبتين، على أن تراعى الأحكام الأخرى الواردة في هذه الاتفاقية.

مادة (12) الإتاوات

- 1- يجوز أن تخضع تخضع الإتاوات التي تنشأ في دولة متعاقدة وتدفع إلى مقيم في دولة متعاقدة أخرى للضريبة في هذه الدولة المتعاقدة الأخرى.
- 2- ومع ذلك يجوز أيضاً أن تخضع تلك الإتاوات للضريبة في الدولة المتعاقدة التي تنشأ فيها وذلك وفقاً لقوانين تلك الدولة، لكن إذا كان المتلقي هو المالك المنتفع من الإتاوات مقيماً في الدولة المتعاقدة الأخرى، فإنه يتعين ألا تتعدى الضريبة المفروضة 5% (خمسة في المائة) من المبلغ الاجمالي للإتاوات.
- 3- يعني مصطلح "الإتاوات" حسب استخدامه في هذه المادة المدفوعات أياً كان نوعها والمستلمة نظير استخدام أو حق استخدام أي حقوق نشر لأعمال أدبية أو فنية أو علمية (بما في ذلك الأفلام السينمائية، وأفلام وأشرطة البث التلفزيوني والإذاعي)، أي براءة اختراع، علامة تجارية، تصميم، نموذج، خطة، تركيبة أو عملية إنتاجية سرية، أو كمقابل لمعلومات تخص خبرة صناعية أو تجارية أو علمية.
- 4- لا تطبق أحكام البندين (1) و(2) من هذه المادة إذا كان المالك المنتفع من الإتاوات مقيماً في دولة متعاقدة، ويزاول أعمالاً في الدولة المتعاقدة الأخرى التي نشأت فيها الإتاوات من خلال منشأة دائمة موجودة فيها، وكان الحق أو الملكية اللتان تدفع عنهما الإتاوات يرتبطان ارتباطاً فعلياً بهذه المنشأة الدائمة. في مثل هذه الحالة تطبق أحكام المادة (7) من هذه الاتفاقية.
- 5- تعتبر الإتاوات قد نشأت في دولة متعاقدة عندما يكون دافعها مقيم في هذه الدولة. ومع ذلك، إذا كان الشخص دافع الإتاوات، سواء كان مقيماً في دولة متعاقدة أو غير مقيم فيها، يملك في دولة متعاقدة منشأة دائمة يرتبط معها الحق أو الملكية التي تدفع بسببها الإتاوات ارتباطاً فعلياً، وتحمل تلك المنشأة الدائمة مثل تلك الإتاوات عندئذ تعتبر مثل تلك الإتاوات ناشئة في الدولة التي توجد فيها المنشأة الدائمة.
- 6- حيثما يتبين، بسبب علاقة خاصة بين الدافع والمالك المنتفع أو بينهما معاً وبين شخص آخر، أن مبلغ الإتاوات، مع مراعاة الاستخدام أو الحق أو المعلومات التي دفعت من أجلها، يتجاوز المبلغ الذي كان من الممكن أن يتم الاتفاق عليه بين الدافع والمالك المنتفع في غياب مثل هذه العلاقة، فإن أحكام هذه المادة تنطبق فقط على المبلغ المذكور أعرضاً. في مثل هذه الحالة، يبقى الجزء الزائد عن المدفوعات خاضعاً للضريبة وفقاً لقوانين كل من الدولتين المتعاقبتين، مع ضرورة مراعاة الأحكام الأخرى الواردة في هذه الاتفاقية.

المادة (11) الفائدة

- 1- يجوز أن تخضع الفائدة التي تنشأ في دولة متعاقدة وتدفع إلى مقيم في الدولة المتعاقدة الأخرى، للضريبة في تلك الدولة الأخرى فقط.
- 2- ومع ذلك يجوز أيضاً إخضاع مثل هذه الفائدة للضريبة في الدولة المتعاقدة التي تنشأ بها ووفقاً لقوانينها. ولكن إذا كان المتلقي هو المالك المنتفع من الفائدة فإن الضريبة المفروضة يجب ألا تتجاوز 5% (خمسة بالمائة) من القيمة الإجمالية للفائدة المدفوعة.
- 3- بالرغم من أحكام البند (2) من هذه المادة فإن أي فائدة من قبيل الفائدة المذكورة في البند (1) من هذه المادة تخضع للضريبة في الدولة المتعاقدة التي يقيم فيها متلقي الفائدة، وإذا كان المتلقي هو المالك المنتفع من تلك الفائدة، إذا دفعت تلك الفائدة:
(أ) لدولة قطر أو للجمهورية البولندية
(ب) بشأن أي قرض من أي نوع سواء كمنح أو تأمينات أو ضمانات من قبل مؤسسة عامة لأغراض ترويج الصادرات.
(ج) فيما يتصل ببيع بأجل لأي معدات صناعية أو تجارية أو علمية.
(د) بشأن أي قرض من أي نوع يقدمه أحد المصارف.
- 4- يعني مصطلح "الفائدة" وفق استخدامه في هذه المادة الدخل الناشئ من مطالبات الديون بكافة أنواعها، سواء كانت مضمونة برهن أو غير مضمونة وسواء كانت تمنح أو لا تمنح حق المشاركة في أرباح الدائن، وعلى وجه التحديد، الدخل من الأوراق المالية الحكومية والدخل من السندات أو سندات المديونية بما في ذلك علاوات الإصدار والجوائز المتعلقة بتلك الأوراق المالية أو بالسندات أو سندات المديونية. يجب أن لا تعتبر غرامات تأخير السداد بمثابة فوائد لأغراض هذه المادة.
- 5- لا تطبق أحكام البنود (1)، (2)، (3) من هذه المادة إذا كان المالك المنتفع من الفائدة، كونه مقيماً في دولة متعاقدة، يزاول أعمالاً في الدولة المتعاقدة الأخرى من خلال منشأة دائمة موجودة فيها، وكانت مطالبات الديون التي تدفع بسببها الفائدة مرتبطة ارتباطاً فعلياً بتلك المنشأة الدائمة. في مثل هذه الحالة، تطبق أحكام المادة (7) من هذه الاتفاقية.
- 6- تعتبر الفائدة ناشئة في دولة متعاقدة عندما يكون دافع الفائدة مقيماً في تلك الدولة. ومع ذلك، إذا كان الشخص الذي يدفع الفائدة، سواء كان مقيماً في دولة متعاقدة م غير مقيم فيها، يملك منشأة دائمة في دولة متعاقدة ومرتبطة بالمديونية الناشئة التي دفع عنها الفائدة وتحملت تلك المنشأة الدائمة عبء هذه الفائدة، فإن مثل هذه الفائدة تعتبر ناشئة في الدولة المتعاقدة التي توجد فيها المنشأة الدائمة.
- 7- حينما يتبين، بسبب علاقة خاصة بين الدافع والمالك المنتفع بينهما معاً وبين شخص آخر، أن قيمة الفائدة، مع مراعاة مطالبة الدين الذي تدفع عنه، تتجاوز المبلغ الذي قد يكون تم الاتفاق عليه بين الدافع والمالك المنتفع في غياب مثل هذه العلاقة، فإن

الأخرى، وكانت الأرباح التي تم إدراجها على هذا النحو، أرباحاً كان من الممكن أن تتحقق لمشروع تابع للدولة المتعاقدة المذكورة أولاً لو كانت الشروط الموضوعية بين المشروعين هي ذاتها التي يمكن أن تكون قائمة بين مشروعين مستقلين، عندئذٍ يجوز للدولة المتعاقدة الأخرى إجراء التعديل المناسب على مبلغ الضريبة المفروضة على تلك الأرباح. وعند إجراء هذا التعديل، يجب أن تراعى الأحكام الأخرى في هذه الاتفاقية، وعلى السلطات المختصة في الدولتين المتعاقدين التشاور فيما بينهما إذا اقتضت الضرورة ذلك.

مادة (10) أرباح الأسهم

- 1- يجوز أن تخضع أرباح الأسهم التي تدفعها شركة مقيمة في دولة متعاقدة إلى مقيم في الدولة المتعاقدة الأخرى في هذه الدولة المتعاقدة الأخرى.
- 2- ومع ذلك، يجوز أيضاً أن تخضع أرباح الأسهم تلك للضريبة في الدولة المتعاقدة التي تقيم الشركة الدافعة لأرباح الأسهم فيها وفقاً لقوانين تلك الدولة المتعاقدة. ولكن إذا كان المالك المتلقي من أرباح الأسهم فإن الضريبة المفروضة يجب ألا تتجاوز 5% (خمسة بالمائة) من إجمالي قيمة أرباح الأسهم المدفوعة.
- 3- تعني عبارة "أرباح الأسهم" وفق استخدامها في هذه المادة، الدخل من الأسهم ومن حقوق أخرى مشاركة في الأرباح، وليست مطالبات ديون، وكذلك الدخل من حقوق اعتبارية أخرى تخضع لذات المعاملة الضريبية كدخل متحقق من الأسهم بمقتضى قوانين الدولة المتعاقدة التي تكون فيها الشركة الموزعة للأرباح مقبولة فيها.
- 4- لا تطبق أحكام البندين (1) و(2) من هذه المادة إذا كان المالك المنتفع من أرباح الأسهم، كونه مقيماً في دولة متعاقدة، يزاول عملاً في الدولة المتعاقدة الأخرى التي تقيم فيها الشركة الدافعة لأرباح الأسهم من خلال منشأة دائمة موجودة فيها، وتكون الملكية التي تدفع بسببها الأسهم مرتبطة ارتباطاً فعلياً بهذه المنشأة الدائمة. في هذه الحالة، تطبق أحكام المادة (7) من هذه الاتفاقية.
- 5- حيثما تحصل شركة مقيمة في دولة متعاقدة على أرباح أو دخل من دولة متعاقدة أخرى، فإنه لا يجوز لتلك الدولة المتعاقدة الأخرى أن تفرض أية ضريبة على أرباح الأسهم التي تدفعها الشركة إلا بقدر ما يدفع من أرباح هذه الأسهم إلى مقيم في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى أو بالقدر الذي تكون فيه الملكية التي تدفع بسببها أرباح الأسهم مرتبطة ارتباطاً فعلياً بمنشأة دائمة تقع في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى، كما ولا يجوز لها أيضاً إخضاع الأرباح غير الموزعة حتى لو كانت أرباح الأسهم المدفوعة أو الأرباح غير الموزعة تتكون كلياً أو جزئياً من أرباح أو دخل ناشئ في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى.

- ستخضع للضريبة على أساس مثل هذا التقسيم النسبي الذي جرى عليه العرف، غير أن طريقة التقسيم النسبي يجب أن تؤدي إلى نتيجة تتفق مع المبادئ التي تتضمنها هذه المادة.
- 5- لا تنسب أية أرباح إلى المنشأة الدائمة بسبب قيام هذه المنشأة الدائمة بشراء سلع أو بضائع المشروع.
- 6- لأغراض البنود السابقة، يتم تحديد الأرباح التي تنسب إلى المنشأة الدائمة بذات الطريقة سنة بعد أخرى ما لم يكن هناك سبب جيد وكاف لخالص ذلك.
- 7- حيثما تشمل الأرباح على مفردات الدخل تمت معالجتها بشكل منفصل في مواد أخرى من هذه الاتفاقية، فإن أحكام تلك المواد لا تتأثر بأحكام هذه المادة.

مادة (8)

النقل البحري والجوي

- 1- تخضع الأرباح التي يحققها مشروع دولة متعاقدة من تشغيل سفن أو طائرات في النقل الجوي الدولي للضريبة في تلك الدولة المتعاقدة التي يوجد فيها مكان الإدارة الفعلية للمشروع.
- 2- تطبق أحكام البند السابق أيضاً على الأرباح المتحققة من الاشتراك في مجاميع (POOL) أو من أعمال مشتركة أو من وكالة تشغيل عالمية.

مادة (9)

المشروعات المشتركة

- 1- **حيثما:**
- (أ) يساهم مشروع تابع لدولة متعاقدة بشكل مباشر أو غير مباشر في إدارة أو رقابة أو في رأسمال مشروع تابع لدولة متعاقدة أخرى، أو
- (ب) يساهم نفس الأشخاص بشكل مباشر أو غير مباشر في إدارة، أو رقابة، أو في رأس مال مشروع تابع لدولة متعاقدة، ومشروع تابع للدولة المتعاقدة الأخرى، وفي أي من الحالتين، إذا وضعت أو فرضت شروط فيما بين المشروعين فيما يتعلق بعلاقتهم التجارية أو المالية تختلف عن تلك التي يمكن وضعها بين مشروعين مستقلين، فإن أية أرباح يمكن أن يحققها أي من المشروعين ولكنه لم يحققها بسبب وجود هذه الشروط يجوز ضمها لأرباح هذا المشروع وإخضاعها للضريبة وفقاً لذلك.
- 2- إذا أدرجت دولة متعاقدة أرباح مشروع تابع لها وأخضعت، للضريبة وفقاً لذلك، أرباح مشروع تابع لدولة متعاقدة أخرى خاضعة للضريبة في هذه الدولة المتعاقدة

- 2- يكون لعبارة "الأموال غير المنقولة" دلالة المعنى المقصود بها بمقتضى قانون الدولة المتعاقدة الكائنة فيها الأموال المعنية. في جميع الأحوال، تشمل هذه العبارة الملكية الملحقة بالأموال غير المنقولة، والمواشي والآلات المستخدمة في الزراعة والغابات والحقوق التي تطبق بشأنها الأحكام العامة للقانون المتعلق بملكية الأراضي، وحقوق الانتفاع بالأموال غير المنقولة وحقوق المدفوعات المتغيرة والثابتة المترتبة في استغلال أو الحق في استغلال مناجم المعادن أو منابعها وغيرها من الموارد الطبيعية الأخرى. لا تعتبر السفن والقوارب والطائرات أموالاً غير منقولة.
- 3- تطبق أحكام البند (1) من هذه المادة على الدخل المتحقق من الاستخدام المباشرة للأموال غير المنقولة أو من تأجيرها أو استغلالها بأي شكل آخر.
- 4- تطبق أحكام البندين (1) و (3) من هذه المادة أيضاً على الدخل من الأموال غير المنقولة لمشروع وعلى الدخل من الأموال غير المنقولة المستخدمة لأداء خدمات شخصية مستقلة.

المادة (7) أرباح الأعمال

- 1- تخضع أرباح مشروع تابع لدولة متعاقدة للضريبة فقط في هذه الدولة إلا إذا كان المشروع يزاول أعمالاً في الدولة المتعاقدة الأخرى من خلال منشأة دائمة كائنتها فيها. فإذا زاول المشروع مثل هذه الأعمال فإنه يجوز أيضاً أن تفرض الضريبة على أرباحه في الدولة المتعاقدة الأخرى، ولكن بالنسبة للجزء الذي يمكن أن ينسب منها إلى تلك المنشأة الدائمة وحسب.
- 2- مع مراعاة أحكام البند (3) من هذه المادة وحيثما يزاول مشروع تابع لدولة متعاقدة أعمالاً في الدولة المتعاقدة الأخرى عن طريق منشأة دائمة كائنتها فيها، تنسب في كل دولة متعاقدة إلى تلك المنشأة الدائمة، الأرباح التي من المتوقع تحقيقها فيما لو كان مشروعاً مميزاً أو مستقلاً يباشر ذات الأنشطة أو أنشطة مشابهة في ذات الظروف أو في ظروف مشابهة ويتعامل بصورة مستقلة تماماً مع المشروع الذي يعتبر منشأة دائمة له.
- 3- عند تحديد أرباح منشأة دائمة، يسمح بخصم المصاريف التي تم تحملها لأغراض المنشأة الدائمة بما في ذلك المصاريف التنفيذية والإدارية العامة التي تم تحملها على هذا النحو سواء في الدولة المتعاقدة التي توجد فيها المنشأة الدائمة أو في أي مكان آخر والمسموح بها بموجب القانون المحلي للدولة المتعاقدة التي توجد فيها المنشأة الدائمة.
- 4- إذا جرى العرف في دولة متعاقدة على تحديد الأرباح التي تنسب إلى منشأة دائمة على أساس تقسيم نسبي لأرباح المشروع الكلية على مختلف أقسامه، فإن أحكام البند (2) من هذه المادة لا تمنع تلك الدولة المتعاقدة من تحديد الأرباح التي

- (د) الاحتفاظ بمقر ثابت للعمل فقط لغرض شراء بضائع أو سلع أو جمع معلومات للمشروع.
- (هـ) الاحتفاظ بمقر ثابت للعمل فقط لأغراض الإعلان أو لتزويد معلومات.
- (و) الاحتفاظ بمقر ثابت للعمل فقط لغرض القيام بأية أنشطة ذات طبيعة تحضيرية أو مساندة للمشروع.
- (ز) الاحتفاظ بمقر ثابت للعمل فقط للجمع بين أي من الأنشطة المذكورة في الفقرات من (أ) إلى (و) من هذا البند، شريطة أن يكون مجمل نشاط المقر الثابت للعمل الناتج عن هذا الجمع ذو طبيعة تحضيرية أو مساندة.

- 4- على الرغم من أحكام البندين (1) و (2) من هذه المادة، إذا عمل شخص - غير وكيل نو وضع مستقل وخاضعاً للبند (6) من هذه المادة- لصالح مشروع - ويمالك ويمارس في نفس الوقت في دولة متعاقدة سلطة إبرام عقود باسم المشروع، فإن ذلك المشروع يعتبر مالكا لمنشأة دائمة في تلك الدولة فيما يتعلق بأية أنشطة يقوم بها ذلك الشخص لصالح المشروع، إلا إذا كانت أنشطة ذلك الشخص مقتصرة على الأنشطة المذكورة في البند (3) من هذه المادة، والتي إذا تمت ممارستها من خلال مقر ثابت للعمل لا تجعل من هذا المقر الثابت للعمل منشأة دائمة بمقتضى أحكام هذا البند.
- 5- بالرغم من الأحكام السابقة من هذه المادة، يعتبر مشروع تأمين في دولة متعاقدة، باستثناء إعادة التأمين، منشأة دائمة في الدولة المتعاقدة الأخرى إذا قامت بتحصيل أقساط في إقليم تلك الدولة المتعاقدة الأخرى أو تؤمن ضد مخاطر كائنة فيها من خالص شخص غير وكيل ذا وضع مستقل يخضع للبند(6) من هذه المادة.
- 6- لا يعتبر مشروع في دولة متعاقدة مالكا لمنشأة دائمة في الدولة المتعاقدة الأخرى بمجرد أنه يزاول عملاً في هذه الدولة من خلال سمسار، وكيل عام بعمولة أو وكيل آخر ذا وضع مستقل، شريطة أن يكون مثل هؤلاء الأشخاص يعملون في النطاق المعتاد لأعمالهم.
- 7- إن كون شركة مقيمة في دولة متعاقدة تتحكم في شركة أو تتحكم بها شركة مقيمة في الدولة المتعاقدة الأخرى، أو أنها تزاول عملاً في تلك الدولة المتعاقدة (سواء كان من خلال منشأة دائمة أو خلافه). فإن ذلك لا يجعل في حد ذاته أيًا من الشركتين منشأة دائمة للشركة الأخرى.

مادة (6)

الدخل من الأموال غير المنقولة

- 1- الدخل الذي يحصل عليه مقيم في الدولة المتعاقدة من الأموال غير المنقولة (بما في ذلك الدخل من الزراعة أو الغابات) الكائنة في الدولة المتعاقدة الأخرى، يجزأ أيضاً إخضاعه للضريبة في هذه الدولة المتعاقدة الأخرى.

(ج) إذا كان له إقامة معتادة في كلتا الدولتين المتعاقبتين أو لم يكن له إقامة معتادة في أي منهما.

فيعتبر مقيماً في الدولة المتعاقدة التي يحمل جنسيتها.

(د) إن لم يكن ممكناً تحديد وضع إقامة شخص وفقاً لأحكام الفقرات (أ)، (ب)، (ج) أعلاه، عندئذ يتعين على السلطات المختصة في كلتا الدولتين المتعاقبتين تسليمة هذا الأمر باتفاق مشترك.

3- في حالة ما إذا كان هناك، وفقاً لأحكام البند (1) من هذه المادة، شخص اعتباري غير من كان مقيماً في كلتا الدولتين المتعاقبتين، عندئذ يعتبر مقيماً فقط في الدولة التي يوجد فيها مكان إدارته الفعلية.

مادة (5) المنشأة الدائمة

1- لأغراض هذه الاتفاقية، تعني عبارة "المنشأة الدائمة" المقر الثابت للعمل الذي يتم من خلاله مزاوله عمل المشروع كلياً أو جزئياً.

2- تشمل عبارة "المنشأة الدائمة" بوجه خاص:

(أ) مكان إدارة،

(ب) فرع،

(ج) مكتب،

(د) مصنع،

(هـ) ورشة،

(و) موقع يستخدم كمحجر للمبيعات،

(ز) مزرعة أو حقل،

(ح) منجم، بئر نفط أو غاز، محجر أو أي مكان آخر لاستخراج أو استغلال موارد طبيعية، و

(ط) موقع بناء أو مشروع تشييد أو تجميع أو تركيب أو أي نشاط إشرافي متعلق

بمثل ذلك الموقع أو المشروع، ولكن فقط في حالة كون ذلك الموقع و

المشروع أو النشاط مستمراً لفترة زمنية تزيد على (6) ستة أشهر.

3- بالرغم من الأحكام السابقة من هذه المادة، تعتبر عبارة "المنشأة الدائمة" غير شاملة لما يلي:

(أ) استخدام مرافق فقط لأغراض تخزين أو عرض أو تسليم سلع أو بضائع مرتبطة بالمشروع.

(ب) الاحتفاظ بمخزون من سلع أو بضائع مرتبطة بالمشروع فقط لغرض التخزين أو العرض أو التسليم.

(ج) الاحتفاظ بمخزون من سلع أو بضائع مرتبطة بالمشروع فقط لغرض تصنيعها بواسطة مشروع آخر.

(ح) تعني عبارة "النقل الدولي" أي نقل بواسطة سفينة أو طائرة يشغلها مشر دولة متعاقدة ، إلا إذا كانت السفينة أو الطائرة يتم تشغيلها فقط بين أماكن الدولة المتعاقدة الأخرى.

(ط) يعني مصطلح "مواطن" :

- (1) أي فرد يحمل جنسية دولة متعاقدة،
- (2) أي شخص قانوني أو شراكة أو جمعية تستمد وضعها من القوانين الناذة في دولة متعاقدة.
- (ي) يشمل مصطلح "شخص" فرداً، شركة أو أي كيان أشخاص يعامل ككيان لأغراض الضريبة، كما ويشمل أيضاً دولة متعاقدة وأي من أقسامها السياسية وسلطاتها المحلية.
- (ك) يشمل مصطلح "أعمال" أداء خدمات مهنية وكذلك أداء خدمات وأنشطة أخرى ذات صبغة مستقلة.

2- عند تنفيذ أحكام هذه الاتفاقية من قبل دولة متعاقدة، فإن أي مصطلح لم يرد به تعريفاً فيها، وما لم يقتض سياق النص خلاف ذلك، يكون له نفس دلالة معناه بمقتضى قانون تلك الدولة فيما يتعلق بالضرائب التي تطبق عليها الاتفاقية.

مادة (4) المقيم

1- لأغراض هذه الاتفاقية تعني عبارة "مقيم في دولة متعاقدة" أي شخص يمكن بمقتضى قوانين هذه الدولة خاضعاً للضريبة فيها بسبب سكنه أو إقامته أو مكان إدارة أعماله أو أي معيار آخر ذو طبيعة مشابهة، ويشمل أيضاً تلك الدولة وأي من أقسامها السياسية أو سلطاتها المحلية" ومع ذلك لا تشمل هذه العبارة أي شخص خاضع للضريبة في تلك الدولة فقط فيما يخص الدخل المتحقق من مصادر موجودة في تلك الدولة.

2- في حالة كون شخص مقيم، وفق أحكام البند (1) من هذه المادة، في كلتا الدولتين المتعاقبتين، عندئذ يتقرر وضعه على النحو التالي:

- (أ) يعتبر مقيماً في الدولة المتعاقدة التي يملك فيها مقر سكن دائم وإذا كان يملك مسكناً دائماً له في كلتا الدولتين المتعاقبتين، فيعتبر مقيماً في الدولة المتعاقدة التي تكون له فيها علاقة شخصية واقتصادية أو ثق (مركز المصالح الحيوية).
- (ب) إن لم يكن ممكناً تحديد الدولة المتعاقدة التي يوجد فيها مركز مصالحه الحيوية، أو إذا لم يكن له مسكناً دائماً في أي من الدولتين المتعاقبتين، فإنه يعتبر مقيماً في الدولة المتعاقدة التي يملك فيها إقامة معتادة.

(ويشار إليها هنا فيما بعد بلفظ "الضريبة القطرية")

(ب) في حالة الجمهورية البولندية

- ضريبة الدخل على الأفراد

- ضريبة الدخل على الشركات

(ويشار إليهما فيما بعد بلفظ "الضريبة البولندية")

4- وتطبق هذه الاتفاقية أيضاً على أية ضرائب مماثلة أو مشابهة في جوهرها للضرائب، والتي قد تفرض بعد تاريخ توقيع هذه الاتفاقية، بالإضافة إلى الضرائب القائمة أو بدلاً عنها. ويتعين على السلطات المختصة في الدولتين المتعاقبتين أن تشعر كل منهما الأخرى بأية تغييرات جوهرية قد يتم إجراؤها على القوانين الضريبية لكل منهما.

مادة (3)

تعريف عامة

- 1- لغرض هذه الاتفاقية، وما لم يقتض سياق النص خلاف ذلك:
- (أ) يعني مصطلح إقليم "قطر" الأراضي والمياه الداخلية والإقليمية لدولة قطر وقاعها وباطنها، والفضاء الجوي الذي يعلوهما والمنطقة الاقتصادية الخالصة والجرف القاري، والتي تمارس عليها دولة قطر حقوقها السيادية واختصاصها القضائي - وفقاً لأحكام القانون الدولي وقوانينها وأنظمتها الداخلية،،
- (ب) يعني مصطلح إقليم "بولندا" الجمهورية البولندية، أقاليم الجمهورية البولندية والتي تشمل أي منطقة فيما وراء المياه الإقليمية والتي تمارس فيها بولندا بمقتضى قوانينها المحلية ووفق القانون الدولي، حقوقاً سيادية على البحار والأراضي ومواردها الطبيعية.
- (ج) تعني عبارتا "الدولة المتعاقدة" و "الدولة المتعاقدة الأخرى" دولة قطر و الجمهورية البولندية حسبما يقتض سياق النص.
- (د) يعني مصطلح "شركة" أي شخص اعتباري أو أي كيان يعامل كشخص اعتباري لأغراض الضريبة.
- (هـ) تعني عبارة "السلطة المختصة" :
- (1) في حالة دولة قطر، وزير الاقتصاد والمالية، أو من يمثله قانوناً. و
- (2) في حالة الجمهورية البولندية، وزير المالية، أو من يمثله قانوناً.
- (و) ينطبق مصطلح "مشروع" على مزاوله أي أعمال.
- (ز) تعني عبارتا "مشروع دولة متعاقدة" و "مشروع الدولة المتعاقدة الأخرى" على التوالي مشروع يديره مقيم في دولة متعاقدة ومشروع يديره مقيم في الدولة المتعاقدة الأخرى.

مشروع
اتفاقية

بين حكومة دولة قطر وحكومة الجمهورية البولندية
بشأن تجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب المالي
فيما يتعلق بالضرائب على الدخل

إن حكومة دولة قطر،
وحكومة الجمهورية البولندية،
رغبة منهما بإبرام اتفاقية لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب المالي فيما يتعلق،
بالضرائب على الدخل،
فقد اتفقتا على ما يلي:

مادة (1)
الأشخاص الذين تنطبق عليهم الاتفاقية

تطبق هذه الاتفاقية على الأشخاص المقيمين في إحدى الدولتين المتعاقبتين أو في كليهما

مادة (2)
الضرائب المشمولة

- 1- تطبق هذه الاتفاقية على الضرائب المفروضة على الدخل نيابة عن دولة متعاقدة أو أحد أقسامها السياسية الفرعية أو سلطاتها المحلية، بغض النظر عن الطريقة التي تفرض بها تلك الضرائب.
- 2- تعتبر ضرائب على الدخل جميع الضرائب المفروضة على إجمالي الدخل أو على عناصر من الدخل، بما في ذلك الضرائب المفروضة على الأرباح المتحققة من التصرف في الممتلكات المنقولة أو الممتلكات غير المنقولة.
- 3- الضرائب الحالية التي تطبق عليها هذه الاتفاقية هي:
(أ) في حالة دولة قطر:
ضريبة الدخل

[ARABIC TEXT – TEXTE ARABE]

مشروع
اتفاقية

بين حكومة دولة قطر وحكومة الجمهورية البولندية

بشأن تجنب الإزدواج الضريبي ومنع التهرب المالي فيما يتعلق بالضرائب على الدخل

[ENGLISH TEXT – TEXTE ANGLAIS]

AGREEMENT

**BETWEEN THE GOVERNMENT OF THE REPUBLIC OF
POLAND AND THE GOVERNMENT OF THE STATE OF
QATAR FOR THE AVOIDANCE OF DOUBLE TAXATION
AND THE PREVENTION OF FISCAL EVASION WITH
RESPECT TO TAXES ON INCOME**

**The Government of the Republic of Poland and the Government of the State
of Qatar,**

**Desiring to conclude an Agreement for the Avoidance of Double Taxation
and the Prevention of Fiscal Evasion with Respect to Taxes on income,**

Have agreed as follows:

**ARTICLE 1
PERSONS COVERED**

This Agreement shall apply to persons who are residents of one or both of the Contracting States.

**ARTICLE 2
TAXES COVERED**

- 1. This Agreement shall apply to taxes on income imposed on behalf of a Contracting State or of its political sub-divisions or local authorities, irrespective of the manner in which they are levied.**
- 2. There shall be regarded as taxes on income, all taxes imposed on total income or on elements of income, including taxes on gains from the alienation of movable or immovable property.**
- 3. The existing taxes to which the Agreement shall apply are:**
 - (a) in the case of the Republic of Poland:**
 - the personal income tax, and**
 - the corporate income tax,**
(hereinafter referred to as "Polish tax"); and
 - (b) in the case of the State of Qatar:**
 - the income tax**
(hereinafter referred to as "Qatar tax").
- 4. The Agreement shall apply also to any identical or substantially similar taxes that are imposed after the date of signature of this Agreement in addition to, or in place of the, existing taxes. The Competent authorities of the Contracting States shall notify each other of any significant changes that have been made in their respective tax laws.**

**ARTICLE 3
GENERAL DEFINITIONS**

1. For the purpose of this Agreement, unless the context otherwise requires:
 - (a) the term "Poland" means the territory of the Republic of Poland, including any area beyond its territorial waters, within which under the laws of the Republic of Poland and in accordance with international law Poland exercises its sovereign rights over the sea-bed, its subsoil and their natural resources;
 - (b) the term "Qatar" means the State of Qatar, its lands, internal waters, territorial sea including its bed and subsoil, the air space over them, the exclusive economic zone and the continental shelf, over which the State of Qatar exercises sovereign rights and jurisdiction in accordance with the provisions of international law and Qatar's national laws and regulations;
 - (c) the term "a Contracting State" and "the other Contracting State" means the Republic of Poland or the State of Qatar, as the context requires;
 - (d) the term "company" means any body corporate or any entity that is treated as a body corporate for tax purposes;
 - (e) the term "competent authority" means:
 - 1) in the case of the Republic of Poland, the Minister of Finance or his authorised representative, and
 - 2) in the case of the State of Qatar, the Minister of Economy and Finance, or his authorised representative
 - (f) the term "enterprise" applies to the carrying on of any business ;
 - (g) the terms "enterprise of a Contracting State" and "enterprise of the other Contracting State" mean respectively an enterprise

carried on by a resident of a Contracting State and an enterprise carried on by a resident of the other Contracting State;

(h) the term “international traffic” means any transport by a ship or aircraft operated by an enterprise of a Contracting State, except when the ship or aircraft is operated solely between places in the other Contracting State;

(i) the term “national” means:

- 1) any individual possessing the nationality of a Contracting State;
- 2) any legal person, partnership or association deriving its status as such from the laws in force in a Contracting State;

(j) the term “person” includes an individual, a company and any other body of persons which is treated as an entity for tax purposes; and also includes a Contracting State and any political subdivision or local authority thereof;

(k) the term “business” includes the performance of professional services and of other activities of an independent character.

2. When implementing the provisions of this Agreement by a Contracting State, any term not defined therein shall, unless the context otherwise requires, have the meaning which it has under the law of that State concerning the taxes to which the Agreement applies.

ARTICLE 4 RESIDENT

1. For the purposes of this Agreement, the term “resident of a Contracting State” means any person who, under the laws of that State, is liable to tax therein by reason of his domicile, residence, place of management or any other criterion of a similar nature, and also includes that State and any political subdivision or local authority thereof. This term, however, does

not include any person who is liable to tax in that State in respect only of income from sources situated in that State.

2. Where by reason of the provisions of paragraph 1 an individual is a resident of both Contracting States, then his status shall be determined as follows:

(a) he shall be deemed to be a resident of the Contracting State in which he has a permanent home available to him; if he has a permanent home available to him in both Contracting States, he shall be deemed to be a resident of the Contracting State in which his personal and economic relations are closer (Centre of Vital Interests);

(b) if the Contracting State in which he has his centre of vital interests cannot be determined, or if he has not a permanent home available to him in either Contracting State, he shall be deemed to be a resident of the Contracting State of which he has an habitual abode;

(c) if he has an habitual abode in both Contracting States or in neither of them, he shall be deemed to be a resident of the Contracting State of which he is a national;

(d) if the residence status of an individual cannot be determined in accordance with the provisions of sub-paragraphs (a), (b) and (c) above, then the competent authorities of the two Contracting States shall settle this question by mutual agreement.

3. Where by reason of the provisions of paragraph 1 a person other than an individual is a resident of both Contracting States, then it shall be deemed to be a resident only of the State in which its place of effective management is situated.

ARTICLE 5
PERMANENT ESTABLISHMENT

1. For the purposes of this Agreement, the term “permanent establishment” means a fixed place of business through which the business of an enterprise is wholly or partly carried on.
2. The term “permanent establishment” includes especially:
 - (a) a place of management;
 - (b) a branch ;
 - (c) an office ;
 - (d) a factory ;
 - (e) a workshop;
 - (f) a premises used as sales outlet;
 - (g) a farm or plantation;
 - (h) a mine, an oil or gas well, a quarry or any other place of extraction or exploitation of natural resources; and
 - (i) a building site, a construction, assembly or installation project or any supervisory activity in connection with such site or project, but only where such site, project or activity continues for a period of more than (6) six months.
3. Notwithstanding the preceding provisions of this Article, the term “permanent establishment” shall be deemed not to include:
 - (a) the use of facilities solely for the purpose of storage, display or delivery of goods or merchandise belonging to the enterprise;
 - (b) the maintenance of a stock of goods or merchandise belonging to the enterprise solely for the purpose of storage, display or delivery;

- (c) the maintenance of a stock of goods or merchandise belonging to the enterprise solely for the purpose of processing by another enterprise;
 - (d) the maintenance of a fixed place of business solely for the purpose of purchasing goods or merchandise or of collecting information, for the enterprise;
 - (e) the maintenance of a fixed place of business solely for the purposes of advertising or for the supply of information;
 - (f) the maintenance of a fixed place of business solely for the purpose of carrying on, for the enterprise, any other activity of a preparatory or auxiliary character; and
 - (g) the maintenance of a fixed place of business solely for any combination of activities mentioned in subparagraphs (a) to (f), provided that the overall activity of the fixed place of business resulting from this combination is of a preparatory or auxiliary character.
4. Notwithstanding the provisions of paragraphs 1 and 2, where a person – other than an agent of an independent status to whom paragraph 6 applies – is acting on behalf of an enterprise and has, and habitually exercise, in a Contracting State an authority to conclude contracts in the name of the enterprise, that enterprise shall be deemed to have a permanent establishment in that State in respect of any activities which that person undertakes for the enterprise, unless the activities of such person are limited to those mentioned in paragraph 3 which , if exercised through a fixed place of business, would not make this fixed place of business a permanent establishment under the provisions of that paragraph.
5. Notwithstanding the proceeding provisions of this Article, an insurance enterprise of a Contracting State except in regard to reinsurance, of a Contracting State, be deemed to have a permanent establishment in the other Contracting State if it collects premiums on the territory of that other Contracting State or insures risks situated therein through a person, other than an agent of an independent status to whom paragraph 6 applies.

6. An enterprise shall not be deemed to have a permanent establishment in a Contracting State merely because it carries on business in that State through a broker, general commission agent or any other agent of an independent status, provided that such persons are acting in the ordinary course of their business.
7. The fact that a company which is a resident of a Contracting State controls or is controlled by a company which is a resident of the other Contracting State, or which carries on business in that other State (whether through a permanent establishment or otherwise), shall not of itself constitute either company a permanent establishment of the other.

ARTICLE 6 INCOME FROM IMMOVABLE PROPERTY

1. Income derived by a resident of a Contracting State from immovable property (including income from agriculture or forestry) situated in the other Contracting State may be taxed in that other State.
2. The term "immovable property" shall have the meaning which it has under the law of the Contracting State in which the property in question is situated. The term shall in any case include property accessory to immovable property, livestock and equipment used in agriculture and forestry, rights to which the provisions of general law respecting landed property apply, usufructs of immovable property and rights to variable or fixed payments as consideration for the working of, or the right to work, mineral deposits, sources and other natural resources. Ships, boats and aircraft shall not be regarded as immovable property.
3. The provisions of paragraph 1 shall apply to income derived from the direct use, letting or use in any other form of immovable property.
4. The provisions of paragraphs 1 and 3 shall also apply to the income from immovable property of an enterprise and to income from immovable property used for the performance of independent personal services.

ARTICLE 7
BUSINESS PROFITS

1. The profits of an enterprise of a Contracting State shall be taxable only in that State unless the enterprise carries on business in the other Contracting State through a permanent establishment situated therein. If the enterprise carries on business as aforesaid, the profits of the enterprise may be taxed in the other State but only so much of them as is attributable to that permanent establishment.
2. Subject to the provisions of paragraph 3, where an enterprise of a Contracting State carries on business in the other Contracting State through a permanent establishment situated therein, there shall in each Contracting State be attributed to that permanent establishment the profits which it might be expected to make if it were a distinct and separate enterprise engaged in the same or similar activities under the same or similar conditions and dealing wholly independently with the enterprise of which it is a permanent establishment.
3. In the determination of the profits of a permanent establishment, there shall be allowed as deduction expenses which are incurred for the purposes of the permanent establishment, including executive and general administrative expenses so incurred, whether in the State in which the permanent establishment is situated or elsewhere, which are allowed under the provisions of the domestic law of the Contracting State in which the permanent establishment is situated.
4. In so far as it has been customary in a Contracting State to determine the profits to be attributed to a permanent establishment on the basis of an apportionment of the total profits of the enterprise to its various parts, nothing in paragraph 2 shall preclude that Contracting State from determining the profits to be taxed by such an apportionment as may be customary. The method of apportionment adopted shall, however, be such that the result shall be in accordance with the principles contained in this Article.
5. No profits shall be attributed to a permanent establishment by reason of the mere purchase by that permanent establishment of goods or merchandise for the enterprise.

6. For the purposes of the preceding paragraphs, the profits to be attributed to the permanent establishment shall be determined by the same method year by year unless there is good and sufficient reason to the contrary.
7. Where profits include items of income, which are dealt with separately in other Articles of this Agreement, then the provisions of those Articles shall not be affected by the provisions of this Article.

ARTICLE 8 SHIPPING AND AIR TRANSPORT

1. Profits from the operation of ships or aircraft in international traffic shall be taxable only in the Contracting State in which the place of effective management of the enterprise is situated.
2. The provisions of preceding paragraph shall also apply to profits from the participation in a pool, a joint business or an international operating agency.

ARTICLE 9 ASSOCIATED ENTERPRISES

1. Where:
 - (a) an enterprise of a Contracting State participates directly or indirectly in the management, control or capital of an enterprise of the other Contracting State, or
 - (b) the same persons participate directly or indirectly in the management, control or capital of an enterprise of a Contracting State and an enterprise of the other Contracting State,

and in either case conditions are made or imposed between the two enterprises in their commercial or financial relations which differ from those which would be made between independent enterprises, then any profits which would, but for those conditions, have accrued to one of the enterprises, but, by reason of those conditions, have not so accrued, may be included in the profits of that enterprise and taxed accordingly.

2. Where a Contracting State includes in the profits of an enterprise of that State and taxes accordingly – profits on which an enterprise of the other Contracting State has been charged to tax in that other State and the profits so included are profits which would have accrued to the enterprise of the first-mentioned State if the conditions made between the two enterprises had been those which would have been made between independent enterprises, then that other State may make an appropriate adjustment to the amount of the tax charged therein on those profits. In determining such adjustment, due regard shall be had to the other provisions of this Agreement and the competent authorities of the Contracting States shall if necessary consult each other.

ARTICLE 10 DIVIDENDS

1. Dividends paid by a company which is a resident of a Contracting State to a resident of the other Contracting State may be taxed in that other Contracting State.
2. However, such dividends may also be taxed in the Contracting State in which the company paying the dividend is a resident and according to the laws of that State; but if the recipient is the beneficial owner of the dividend, the tax so charged shall not exceed 5% (five percent) of the gross amount paid of the dividend.
3. The term “dividends” as used in this Article means income from shares or other rights, participating in profits, not being debt-claims, as well as income from other corporate rights which is subjected to the same taxation treatment as income from shares by the laws of the Contracting State of which the company making the distribution is a resident.
4. The provisions of paragraphs 1 and 2 shall not apply if the beneficial owner of the dividends, being a resident of a Contracting State, carries on business in the other Contracting State of which the company paying the dividends is a resident, through a permanent establishment situated therein and the holding in respect of which the dividends are paid is

effectively connected with such permanent establishment. In such case, the provisions of Article 7 shall apply.

5. Where a company which is a resident of a Contracting State derives profits or income from the other Contracting State, that other State may not impose any tax on the dividends paid by the company, except in so far as such dividends are paid to a resident of that other State or in so far as the holding in respect of which the dividends are paid is effectively connected with a permanent establishment situated in that other State, nor subject the company's undistributed profits to a tax on undistributed profits, even if the dividends paid or the undistributed profits consist wholly or partly of profits or income arising in such other State.

ARTICLE 11 INTEREST

1. Interest arising in a Contracting State and paid to a resident of the other Contracting State may be taxed in that other Contracting State.
2. However, such interest may be taxed in the Contracting State in which it arises and according to the laws of that State, but if the recipient is the beneficial owner of the interest, the tax so charged shall not exceed 5% (five percent) of the gross amount paid of the interest.
3. Notwithstanding the provisions of paragraph 2, any such interest referred to in paragraph 1 shall be taxable only in the Contracting State of which the recipient is a resident, if such recipient is the beneficial owner of the interest and such interest is paid:
 - a) to the Republic of Poland or the State of Qatar;
 - b) on a loan of whatever kind granted, insured or guaranteed by a public institution for purposes of promoting exports;
 - c) in connection with the sale on credit of any industrial, commercial or scientific equipment;

- d) on any loan of whatever kind granted by a bank.
4. The term "interest " as used in this Article means income from debt-claims of every kind, whether or not secured by mortgage and whether or not carrying a right to participate in the debtor's profits, and in particular, income from government securities and income from bonds or debentures, including premiums and prizes attaching to such securities, bonds or debentures. Penalty charges for late payment shall not be regarded as interest for the purposes of this Article.
 5. The provisions of paragraphs 1, 2 and 3 shall not apply if the beneficial owner of the interest, being a resident of a Contracting State, carries on business in the other Contracting State in which the interest arises, through a permanent establishment situated therein, and the debt-claim in respect of which the interest is paid is effectively connected with such permanent establishment. In such case, the provisions of Article 7 shall apply.
 6. Interest shall be deemed to arise in a Contracting State when the payer is a resident of that State. Where, however, the person paying the interest, whether he is a resident of a Contracting State or not, has in a Contracting State a permanent establishment in connection with which the indebtedness on which the interest is paid was incurred, and such interest is borne by such permanent establishment, then such interest shall be deemed to arise in the State in which the permanent establishment is situated.
 7. Where, by reason of a special relationship between the payer and the beneficial owner or between both of them and some other person, the amount of the interest, having regard to the debt-claim for which it is paid, exceeds the amount which would have been agreed upon by the payer and the beneficial owner in the absence of such relationship, the provisions of this Article shall apply only to the last-mentioned amount. In such case, the excess part of the payments shall remain taxable according to the laws of each Contracting State, due regard being had to the other provisions of this Agreement.

ARTICLE 12
ROYALTIES

1. Royalties arising in a Contracting State and paid to a resident of the other Contracting State may be taxed in that other Contracting State.
2. However, such royalties may be also taxed in the Contracting State in which it arises and according to the laws of that State, but if the recipient is the beneficial owner of the royalties then the tax so charged shall not exceed 5% (five percent) of the gross amount of such royalties.
3. The term "royalties" as used in this Article means any consideration for the use of, or the right to use, any copyright of literary, artistic or scientific work (including cinematograph films and films, tapes or discs for radio or television broadcasting), any patent, trade mark, design or model, plan, secret formula or process, or for information concerning industrial, commercial or scientific experience.
4. The provisions of paragraphs 1 and 2 shall not apply if the beneficial owner of the royalties, being a resident of a Contracting State, carries on business in the other Contracting State in which the royalties arise, through a permanent establishment situated therein, and the right or property in respect of which the royalties are paid is effectively connected with such permanent establishment. In such case, the provisions of Article 7 shall apply.
5. Royalties shall be deemed to arise in a Contracting State when the payer is a resident of that State. Where, however, the person paying the royalties, whether he is a resident of a Contracting State or not, has in a Contracting State a permanent establishment with which the right, property in respect of which the royalties are paid is effectively connected, and such royalties are borne by such permanent establishment, then such royalties shall be deemed to arise in the State in which the permanent establishment is situated.
6. Where, by reason of a special relationship between the payer and the beneficial owner or between both of them and some other person, the amount of the royalties, having regard to the use, right or information for which they are paid, exceeds the amount which would have been

agreed upon by the payer and the beneficial owner in the absence of such relationship, the provisions of this Article shall apply only to the last-mentioned amount. In such case, the excess part of the payments shall remain taxable according to the laws of each Contracting State, due regard being had to the other provisions of this Agreement.

ARTICLE 13 CAPITAL GAINS

1. Gains derived by a resident of a Contracting State from the alienation of immovable property referred to in Article 6 and situated in the other Contracting State may be taxed in that other State.
2. Gains from the alienation of movable property forming part of the business property of a permanent establishment which an enterprise of a Contracting State has in the other Contracting State, including such gains from the alienation of such a permanent establishment (alone or with the whole enterprise), may be taxed in that other State.
3. Gains from the alienation of ships or aircraft operated in international traffic or movable property pertaining to the operation of such ships or aircraft, shall be taxable only in the Contracting State in which the place of effective management is situated.
4. Gains from the alienation of any property other than that referred to in paragraphs 1, 2 and 3, shall be taxable only in the Contracting State of which the alienator is a resident.

ARTICLE 14 INCOME FROM EMPLOYMENT

1. Subject to the provisions of Articles 15, 17 and 18, salaries, wages and other similar remuneration derived by a resident of a Contracting State in respect of an employment shall be taxable only in that State unless the employment is exercised in the other Contracting State. If the employment is so exercised, such remuneration as is derived therefrom may be taxed in that other State.

2. Notwithstanding the provisions of paragraph 1, remuneration derived by a resident of a Contracting State in respect of an employment exercised in the other Contracting State shall be taxable only in the first-mentioned State if:
 - (a) the recipient is present in the other State for a period or periods not exceeding in the aggregate 183 days in the calendar year concerned, and
 - (b) the remuneration is paid by, or on behalf of, an employer who is not a resident of the other State, and
 - (c) the remuneration is not borne by a permanent establishment which the employer has in the other State.
3. Notwithstanding the preceding provisions of this Article, remuneration derived from an employment exercised on board a ship or aircraft operated in international traffic may be taxed in the Contracting State in which the place of effective management of the enterprise is situated.
4. Salaries, wages, allowances and perquisites received by an employee of an airline or shipping enterprise of a Contracting State and stationed in the other Contracting State shall be taxable in the Contracting State in which the place of effective management of the enterprise is situated.

ARTICLE 15 DIRECTORS' FEES

1. Directors' fees and similar payments derived by a resident of a Contracting State in his capacity as a member of the board of directors of a company which is a resident of the other Contracting State shall be taxable only in that other State.
- ||2. Salaries, wages and other similar remuneration derived by a resident of a Contracting State in his capacity as an official in a top-level managerial

position of a company which is a resident of the other Contracting State shall be taxable only in that other State.

ARTICLE 16 ARTISTS AND SPORTSPERSONS

1. Notwithstanding the provisions of Article 14, income derived by a resident of a Contracting State as an entertainer such as a theatre, motion picture, radio or television artiste, or a musician, or as a sportsperson, from his personal activities as such exercised in the other Contracting State, may be taxed in that other State.
2. Where income in respect of personal activities exercised by entertainers or sportspersons in their capacities as such accrues not to the entertainers or sportspersons themselves but to another person, that income may, notwithstanding the provisions of Article 7, be taxed in the Contracting State in which the activities of the entertainers or sportspersons are exercised.
3. Income derived by a resident of a Contracting State from activities exercised in the other Contracting State as envisaged in paragraph 1 and 2 of this Article, shall be exempted from tax in that other State if the visit to that other State is supported wholly or substantially by funds of either Contracting State, a political subdivision or a local authority thereof, or takes place under a cultural agreement or arrangement between the Governments of the Contracting States.

ARTICLE 17 PENSIONS AND ANNUITIES

1. Subject to the provisions of paragraph 2 of Article 18, pensions and other similar remuneration and annuities arising in a Contracting State and paid to a resident of the other Contracting State, shall be taxable only in the first-mentioned State.

2. The term “annuity” means a stated sum payable periodically at stated times during life or during a specified or ascertainable period of time under an obligation to make the payments in return for adequate and full consideration in money or money’s worth.

**ARTICLE 18
GOVERNMENT SERVICE**

1. (a) salaries, wages and similar remuneration, other than a pension, paid by a Contracting State or a political subdivision or a local authority thereof to an individual in respect of services rendered to that State or subdivision or authority shall be taxable only in that State;

(b) however, such salaries, wages and similar remuneration shall be taxable only in the other Contracting State if the services are rendered in that other State and the individual is a resident of that other State who:

- 1) is a national of that other State; or
- 2) did not become a resident of that other State solely for the purpose of rendering the services.

2. (a) any pension paid by, or out of funds created by, a Contracting State or a political subdivision or a local authority thereof to an individual in respect of services rendered to that State or subdivision or authority shall be taxable only in that State;

(b) however, such pension shall be taxable only in the other Contracting State if the individual is a resident of, and a national of, that State.

3. The provisions of Articles 14, 15, 16, and 17 shall apply to salaries, wages and similar remuneration, and to pensions in respect of services rendered in connection with a business carried on by a Contracting State or a political subdivision or a local authority thereof.

**ARTICLE 19
TEACHERS AND RESEARCHERS**

1. An individual who is immediately before visiting a Contracting State a resident of the other Contracting State and who, at the invitation of the Government of the first-mentioned Contracting State or of a University, college, school, museum or other similar educational, scientific or research institution in that first mentioned Contracting State or under an official programme of cultural exchange, is present in that Contracting State for a period not exceeding three consecutive years solely for the purpose of teaching, giving lectures or carrying out research at such institution shall be exempted from tax in that Contracting State on his remuneration for such activity.
2. The provisions of paragraph 1 of this Article shall not apply to income from research if such research is undertaken not in the public interest but primarily for the private benefit of a specific person or persons.

**ARTICLE 20
STUDENTS AND TRAINEES**

1. Payments which a student or business or trainee who is or was immediately before visiting a Contracting State a resident of the other Contracting State and who is present in the first mentioned Contracting State solely for the purpose of his education or training receives for the purpose of his maintenance, education or training shall not be taxed in that Contracting State, provided that such payments arise from sources outside that Contracting State.
2. In respect of grants, scholarships and remuneration from employment not covered by paragraph 1, a student, business apprentice or trainee described in paragraph 1 shall, in addition, be entitled during such education or training to the same exemptions, reliefs or reductions in respect of taxes available to residents of the State which he is visiting.

ARTICLE 21
OTHER INCOME

1. Items or income of a resident of a Contracting State, wherever arising, not dealt within the foregoing Articles of this Agreement shall be taxable in that State.
2. The provision of paragraph 1 shall not apply to income derived by a resident of a Contracting State, if the recipient of such income carries on business in the other Contracting State through a permanent establishment situated therein, and the right in respect of which the income is paid is effectively connected with such permanent establishment. In such case, the provisions of Article 7 shall apply.
3. Notwithstanding the provisions of paragraphs 1 and 2, items of income of a resident of a Contracting State not dealt with in the foregoing Articles of the Agreement and arising in the other Contracting State may also be taxed in that other State.

ARTICLE 22
ELIMINATION OF DOUBLE TAXATION

1 both Contracting States double taxation shall be eliminated as follows:

1. where a resident of a Contracting State derives income which, in accordance with the provisions of this Agreement, may be taxed in the other Contracting State, then the first Contracting State shall allow as a deduction from tax on the income of the resident, an amount equal to the income tax paid in the other Contracting State; such deduction in either case shall not, however, exceed that part of the income tax, as computed before the deduction is given, which is attributable, as the case may be, to the income which may be taxed in the other Contracting State;
2. where in accordance with any provision of this Agreement, income derived by a resident of a Contracting State is exempt from tax in that State, such State may nevertheless, in calculating the amount of tax on the remaining income of such resident, take into account the exempted income.

ARTICLE 23
NON-DISCRIMINATION

1. Nationals of a Contracting State shall not be subjected in the other Contracting State to any taxation or any requirements connected therewith which is other or more burdensome than the taxation and connected requirements to which nationals of that other State in the same circumstances are or may be subjected.
2. The taxation on a permanent establishment which an enterprise of a Contracting State has in the other Contracting State shall not be less favourably levied in that other State than the taxation levied on enterprises of that other State carrying on the same activities. This provision shall not be construed as obliging a Contracting State to grant to residents of the other Contracting State any personal allowances, reliefs and reductions for taxation purposes on account of civil status or family responsibilities which it grants to its own residents.
3. Enterprises of a Contracting State, the capital of which is wholly or partly owned or controlled, directly or indirectly, by one or more residents of the other Contracting State, shall not be subjected in the first-mentioned State to any taxation or any requirements connected therewith which is other or more burdensome than the taxation and connected requirements to which other similar enterprises of the first mentioned State are or may be subjected.
4. Except where the provisions of paragraph 1 of Article 9, paragraph 7 of Article 11, or paragraph 6 of Article 12 apply, interest, royalty and other disbursements paid by an enterprise of a Contracting State to a resident of the other Contracting State shall, for the purpose of determining the taxable profits of such enterprise, be deductible under the same conditions as if they had been paid to a resident of the first-mentioned State.

**ARTICLE 24
MUTUAL AGREEMENT PROCEDURE**

1. Where a person considers that the actions of one or both of the Contracting States result or will result for him in taxation not in accordance with this Agreement, he may, irrespective of the remedies provided by the domestic law of those States, present his case to the competent authority of the Contracting State of which he is a resident or, if his case comes under paragraph 1 of Article 23 to that of the Contracting State of which he is a national. The case must be presented within two years from the first notification of the action resulting in taxation not in accordance with the provisions of the Agreement.
2. The competent authority shall endeavour, if the objection appears to it to be justified and if it is not itself able to arrive at a satisfactory solution, to resolve the case by mutual agreement with the competent authority of the other Contracting State, with a view to the avoidance of taxation which is not in accordance with the Agreement.
3. The competent authorities of the Contracting States shall endeavour to resolve by mutual agreement any difficulties or doubts arising as to the interpretation or application of the Agreement. They may also consult together for the elimination of double taxation in cases not provided for in the Agreement.
4. The competent authorities of the Contracting States may communicate with each other directly for the purpose of reaching an agreement in the sense of the preceding paragraphs. The competent authorities, through consultations, shall develop appropriate bilateral procedures, conditions, methods, and techniques for the implementation of the mutual agreement procedure provided for in this Article.

**ARTICLE 25
EXCHANGE OF INFORMATION**

1. The competent authorities of the Contracting States shall exchange such information as is necessary for carrying out the provisions of this

Agreement or of the domestic laws of the Contracting States concerning taxes covered by the Agreement insofar as the taxation thereunder is not contrary to this Agreement. The exchange of information is not restricted by Article 1. Any information received by a Contracting State shall be treated as secret in the same manner as information obtained under the domestic law of that State. However, if the information is originally regarded as secret in the transmitting State it shall be disclosed only to persons or authorities (including courts and administrative bodies) concerned with the assessment or collection of, the enforcement or prosecution in respect of, or the determination of appeals in relation to, the taxes covered by the Agreement. Such persons or authorities shall use the information only for such purposes. They may disclose the information in public court proceedings or in judicial decisions.

2. In no case shall the provisions of paragraph 1 be construed so as to impose on a Contracting State the obligation:
 - (a) to carry out administrative measures at variance with the laws or the administrative practice of that or of the other Contracting State;
 - (b) to supply information which is not obtainable under the laws or in the normal course of the administration of that or of the other Contracting State;
 - (c) to supply information which would disclose any trade, business, industrial, commercial or professional secret or trade process, or information, the disclosure of which would be contrary to public policy (ordre public).

ARTICLE 26

MEMBERS OF DIPLOMATIC MISSIONS AND CONSULAR POSTS

Nothing in this Agreement shall affect the fiscal privileges of members of diplomatic missions or consular posts under the general rules of international law or under the provisions of special agreement.

**ARTICLE 27
ENTRY INTO FORCE**

This Agreement shall enter into force on the last date on which the Contracting States exchange notes through the diplomatic channel notifying each other that the last of such things has been done as is necessary to give the Agreement the force of law in the Republic of Poland and in the State of Qatar, as the case may be. In that event the Agreement shall have effect, in respect of income derived during the taxable years beginning on or after the first January of the calendar year following that in which the exchange of notes took place.

**ARTICLE 28
TERMINATION**

This Agreement shall remain in force until terminated by a Contracting State. Either Contracting State may terminate the Agreement through diplomatic channels, by giving written notice of termination on or before 30 June in any calendar year beginning after the expiration of 5 years from the date of its entry into force. In such event, the Agreement shall cease to have effect in respect of income derived during the taxable years beginning on or after first January of the calendar year, following that in which the notice of termination is given.

IN WITNESS WHEREOF the undersigned, being duly authorised thereto, have signed this Agreement.

Done in duplicate at Doha the 18 November day of 2008, in Polish, Arabic and English languages, all texts being equally authentic. In case of any divergence, the English text shall prevail.

**FOR THE GOVERNMENT OF
THE REPUBLIC OF POLAND**

MINISTER OF TREASURY

ALEKSANDER GRAD

**FOR THE GOVERNMENT OF THE
~~STATE OF QATAR~~**

**MINISTER OF ECONOMY AND
FINANCE**

YOUSEF HUSSAIN KAMAL

[POLISH TEXT – TEXTE POLONAIS]

UMOWA

między

RZĄDEM RZECZYPOSPOLITEJ POLSKIEJ

a

RZĄDEM PAŃSTWA KATARU

**W SPRAWIE UNIKANIA PODWÓJNEGO OPODATKOWANIA
I ZAPOBIEGANIA UCHYLANIU SIĘ OD OPODATKOWANIA
W ZAKRESIE PODATKÓW OD DOCHODU**

Rząd Rzeczypospolitej Polskiej i Rząd Państwa Kataru,

Pragnąc zawrzeć Umowę w sprawie unikania podwójnego opodatkowania i zapobiegania uchylaniu się od opodatkowania w zakresie podatków od dochodu,

Uzgodniły, co następuje:

Artykuł 1

ZAKRES PODMIOTOWY

Niniejsza Umowa dotyczy osób mających miejsce zamieszkania lub siedzibę w jednym lub w obu Umawiających się Państwach.

Artykuł 2

PODATKI, KTÓRYCH DOTYCZY UMOWA

1. Niniejsza Umowa dotyczy podatków od dochodu, bez względu na sposób ich poboru, pobieranych na rzecz Umawiającego się Państwa lub jego jednostek terytorialnych lub organów lokalnych.
2. Za podatki od dochodu uważa się wszystkie podatki, które pobiera się od całego dochodu albo od części dochodu, włączając podatki od zysków z przeniesienia własności majątku ruchomego lub nieruchomego.
3. Do obecnie istniejących podatków, których dotyczy Umowa, należą:
 - a) w Rzeczypospolitej Polskiej:
 - podatek dochodowy od osób fizycznych, i
 - podatek dochodowy od osób prawnych,
(zwane dalej „podatkiem polskim”);
 - b) w Państwie Kataru:
 - podatek dochodowy
(zwany dalej „podatkiem katarskim”).
4. Niniejsza Umowa będzie miała także zastosowanie do wszystkich podatków takiego samego lub w istotnym stopniu podobnego rodzaju, które po podpisaniu niniejszej Umowy zostaną wprowadzone obok już istniejących podatków lub w ich miejsce. Właściwe organy Umawiających się Państw będą informowały się wzajemnie o zasadniczych zmianach dokonanych w ich odnośnych ustawodawstwach podatkowych.

Artykuł 3

DEFINICJE OGÓLNE

1. W rozumieniu niniejszej Umowy, jeżeli z kontekstu nie wynika inaczej:
 - a) określenie „Polska” oznacza terytorium Rzeczypospolitej Polskiej, w tym każdy obszar poza jej wodami terytorialnymi, na którym na mocy prawa Rzeczypospolitej Polskiej i zgodnie z prawem

- międzynarodowym, Polska sprawuje suwerenne prawa do dna morskiego, jego podglebia oraz ich zasobów naturalnych;
- b) określenie „Katar” oznacza Państwo Kataru, jego obszary stałe, wody wewnętrzne, morze terytorialne, w tym dno morskie i podglebie, przestrzeń powietrzną nad nimi, wyłączną strefę ekonomiczną i szelf kontynentalny, wobec których Państwo Kataru sprawuje suwerenne prawa i jurysdykcję zgodnie z postanowieniami prawa międzynarodowego i krajowych ustaw i przepisów Kataru;
 - c) określenie „Umawiające się Państwo” i „drugie Umawiające się Państwo” oznacza, w zależności od kontekstu, Rzeczpospolitą Polską lub Państwo Kataru;
 - d) określenie „spółka” oznacza każdą osobę prawną lub każdy podmiot, który dla celów podatkowych traktowany jest jako osoba prawna;
 - e) określenie „właściwy organ” oznacza:
 - 1) w przypadku Rzeczypospolitej Polskiej - Ministra Finansów lub jego upoważnionego przedstawiciela, a
 - 2) w przypadku Państwa Kataru - Ministra Gospodarki i Finansów lub jego upoważnionego przedstawiciela;
 - f) określenie „przedsiębiorstwo” odnosi się do prowadzenia jakiejkolwiek działalności gospodarczej;
 - g) określenia „przedsiębiorstwo Umawiającego się Państwa” oraz „przedsiębiorstwo drugiego Umawiającego się Państwa” oznaczają odpowiednio, przedsiębiorstwo prowadzone przez osobę mającą miejsce zamieszkania lub siedzibę w jednym Umawiającym się Państwie i przedsiębiorstwo prowadzone przez osobę mającą miejsce zamieszkania lub siedzibę w drugim Umawiającym się Państwie;
 - h) określenie „transport międzynarodowy” oznacza wszelki transport statkiem morskim albo statkiem powietrznym, eksploatowanym przez przedsiębiorstwo Umawiającego się Państwa, z wyjątkiem przypadku, gdy taki statek morski albo statek powietrzny jest eksploatowany wyłącznie między miejscami położonymi w drugim Umawiającym się Państwie;
 - i) określenie „obywatel” oznacza:
 - 1) każdą osobę fizyczną posiadającą obywatelstwo Umawiającego się Państwa,
 - 2) każdą osobę prawną, spółkę osobową lub stowarzyszenie utworzone na podstawie ustawodawstwa obowiązującego w Umawiającym się Państwie;
 - j) określenie „osoba” oznacza osobę fizyczną, spółkę oraz każde inne zrzeczenie osób traktowane jako podmiot dla celów podatkowych

- i obejmuje również Umawiające się Państwo i każdą jednostkę terytorialną lub organ lokalny;
- k) określenie „działalność gospodarcza” obejmuje wykonywanie wolnego zawodu lub innej działalności o samodzielnym charakterze.
2. Przy stosowaniu postanowień niniejszej Umowy przez Umawiające się Państwo, jeżeli z kontekstu nie wynika inaczej, każde określenie w niej nie zdefiniowane, będzie miało takie znaczenie, jakie ma ono zgodnie z prawem tego Państwa w zakresie podatków, do których Umowa ma zastosowanie.

Artykuł 4

MIEJSCE ZAMIESZKANIA LUB SIEDZIBA

1. W rozumieniu niniejszej Umowy, określenie „osoba mająca miejsce zamieszkania lub siedzibę w Umawiającym się Państwie” oznacza każdą osobę, która zgodnie z prawem tego Państwa podlega tam opodatkowaniu z uwagi na jej miejsce zamieszkania, miejsce stałego pobytu, siedzibę zarządu albo inne kryterium o podobnym charakterze i obejmuje również to Państwo i każdą jednostkę terytorialną lub organ lokalny. Jednakże określenie to nie obejmuje żadnej osoby, która podlega opodatkowaniu w tym Państwie w zakresie dochodu osiąganego tylko ze źródeł położonych w tym Państwie.
2. Jeżeli, stosownie do postanowień ustępu 1, osoba fizyczna ma miejsce zamieszkania w obu Umawiających się Państwach, to jej status określa się według następujących zasad:
 - a) osobę uważa się za mającą miejsce zamieszkania w tym Umawiającym się Państwie, w którym ma ona stałe miejsce zamieszkania; jeżeli ma ona stałe miejsce zamieszkania w obu Umawiających się Państwach, to uważa się ją za mającą miejsce zamieszkania w tym Umawiającym się Państwie, z którym ma ona ściślejsze powiązania osobiste i gospodarcze (ośrodek interesów życiowych);
 - b) jeżeli nie można ustalić, w którym Umawiającym się Państwie osoba ma ośrodek interesów życiowych, albo jeżeli nie posiada ona stałego miejsca zamieszkania w żadnym z Umawiających się Państw, to uważa się ją za mającą miejsce zamieszkania w tym Umawiającym się Państwie, w którym zwykle przebywa;
 - c) jeżeli przebywa ona zazwyczaj w obu Umawiających się Państwach lub nie przebywa zazwyczaj w żadnym z nich, to uważa się ją za mającą miejsce zamieszkania w tym Umawiającym się Państwie, którego jest obywatelem;

- d) jeżeli nie można ustalić miejsca zamieszkania osoby fizycznej zgodnie z postanowieniami pkt a), b) i c), to właściwe organy obydwu Umawiających się Państw rozstrzygną tę sprawę w drodze wzajemnego porozumienia.
3. Jeżeli, stosownie do postanowień ustępu 1, osoba nie będąca osobą fizyczną, ma siedzibę w obu Umawiających się Państwach, to uważa się, że ma ona siedzibę tylko w tym Państwie, w którym znajduje się jej miejsce faktycznego zarządu.

Artykuł 5

ZAKŁAD

1. W rozumieniu niniejszej Umowy, określenie „zakład” oznacza stałą placówkę, poprzez którą całkowicie lub częściowo prowadzona jest działalność gospodarcza przedsiębiorstwa.
2. Określenie „zakład” obejmuje w szczególności:
 - a) siedzibę zarządu;
 - b) filię;
 - c) biuro;
 - d) fabrykę;
 - e) warsztat;
 - f) pomieszczenia wykorzystywane do celów sprzedaży;
 - g) gospodarstwo rolne lub plantację;
 - h) kopalnię, źródło ropy naftowej lub gazu, kamieniołom albo każde inne miejsce wydobywania lub eksploatacji zasobów naturalnych; i
 - i) plac budowy, prace budowlane, montażowe lub instalacyjne albo czynności nadzorcze z nimi związane ale tylko wtedy, gdy taki plac budowy, prace lub czynności trwają dłużej niż sześć (6) miesięcy.
3. Bez względu na poprzednie postanowienia tego artykułu, określenie „zakład” nie obejmuje:
 - a) użytkowania placówek, które służą wyłącznie do składowania, wystawiania lub wydawania dóbr lub towarów należących do przedsiębiorstwa;
 - b) utrzymywania zapasów dóbr lub towarów należących do przedsiębiorstwa wyłącznie w celu składowania, wystawiania lub wydawania;
 - c) utrzymywania zapasów dóbr lub towarów należących do przedsiębiorstwa wyłącznie w celu przerobu przez inne przedsiębiorstwo;

- d) utrzymywania stałej placówki wyłącznie w celu zakupu dóbr lub towarów albo w celu zbierania informacji dla przedsiębiorstwa;
 - e) utrzymywania stałej placówki wyłącznie w celu prowadzenia działalności reklamowej lub dostarczania informacji;
 - f) utrzymywania stałej placówki wyłącznie w celu prowadzenia dla przedsiębiorstwa jakiegokolwiek innej działalności o charakterze przygotowawczym lub pomocniczym; i
 - g) utrzymywania stałej placówki wyłącznie w celu prowadzenia jakiegokolwiek połączenia rodzajów działalności, o których mowa w punktach od a) do f), pod warunkiem, że całkowita działalność tej placówki, wynikająca z takiego połączenia rodzajów działalności ma charakter przygotowawczy lub pomocniczy,
4. Bez względu na postanowienia ustępów 1 i 2, jeżeli osoba, z wyjątkiem niezależnego przedstawiciela w rozumieniu ustępu 6, działa w imieniu przedsiębiorstwa oraz posiada i zwyczajowo wykonuje pełnomocnictwo do zawierania umów w Umawiającym się Państwie w imieniu przedsiębiorstwa, to uważa się, że przedsiębiorstwo to posiada w tym Państwie zakład, w zakresie każdego rodzaju działalności, jaką osoba ta podejmuje dla przedsiębiorstwa, chyba że czynności wykonywane przez tę osobę ograniczają się do rodzajów działalności wymienionych w ustępie 3, które gdyby były wykonywane za pośrednictwem stałej placówki, nie powodowałyby uznania tej placówki za zakład na podstawie postanowień tego ustępu.
 5. Bez względu na poprzednie postanowienia tego artykułu, uznaje się, iż przedsiębiorstwo ubezpieczeniowe Umawiającego się Państwa, z wyjątkiem działalności w zakresie reasekuracji Umawiającego się Państwa, posiada zakład w drugim Umawiającym się Państwie, jeśli pobiera składki na terytorium tego drugiego Umawiającego się Państwa lub ubezpiecza ryzyko tam położone, za pośrednictwem osoby, innej niż niezależny przedstawiciel w rozumieniu ustępu 6.
 6. Nie uważa się, że przedsiębiorstwo posiada zakład w Umawiającym się Państwie tylko z tego powodu, że wykonuje ono w tym Państwie czynności przez maklera, generalnego komisanta albo przez jakiegokolwiek innego niezależnego przedstawiciela, pod warunkiem, że te osoby działają w ramach swojej zwykłej działalności.
 7. Fakt, że spółka mająca siedzibę w Umawiającym się Państwie kontroluje lub jest kontrolowana przez spółkę, która ma siedzibę w drugim Umawiającym się Państwie, albo która prowadzi działalność w tym drugim Umawiającym się Państwie (przez posiadany tam zakład albo w inny sposób), nie wystarcza, aby którąkolwiek z tych spółek uważać za zakład drugiej spółki.

Artykuł 6**DOCHÓD Z MAJĄTKU NIERUCHOMEGO**

1. Dochód osiągany przez osobę mającą miejsce zamieszkania lub siedzibę w Umawiającym się Państwie z majątku nieruchomego (włączając dochód z gospodarstwa rolnego lub leśnego), położonego w drugim Umawiającym się Państwie, może być opodatkowany w tym drugim Państwie.
2. Określenie „majątek nieruchomy” ma takie znaczenie, jakie nadaje mu prawo tego Umawiającego się Państwa, na terytorium którego dany majątek jest położony. Określenie to obejmuje w każdym przypadku mienie przynależne do majątku nieruchomego, żywy i martwy inwentarz gospodarstw rolnych i leśnych, prawa, do których mają zastosowanie przepisy prawa powszechnego dotyczące własności ziemi, prawa użytkowania majątku nieruchomego, jak również prawa do stałych i zmiennych świadczeń z tytułu eksploatacji lub prawa do eksploatacji złóż mineralnych, źródeł i innych zasobów naturalnych. Statki morskie, statki żeglugi śródlądowej i statki powietrzne nie stanowią majątku nieruchomego.
3. Postanowienia ustępu 1 stosuje się również do dochodu osiągniętego z bezpośredniego użytkowania, dzierżawy lub innego rodzaju użytkowania majątku nieruchomego.
4. Postanowienia ustępów 1 i 3 stosuje się również do dochodu z majątku nieruchomego przedsiębiorstwa oraz do dochodu z majątku nieruchomego służącego do wykonywania wolnego zawodu.

Artykuł 7**ZYSKI PRZEDSIĘBIORSTW**

1. Zyski przedsiębiorstwa Umawiającego się Państwa podlegają opodatkowaniu tylko w tym Państwie, chyba że przedsiębiorstwo prowadzi w drugim Umawiającym się Państwie działalność gospodarczą poprzez położony tam zakład. Jeżeli przedsiębiorstwo prowadzi działalność w ten sposób, to zyski przedsiębiorstwa mogą być opodatkowane w drugim Państwie, jednak tylko w takiej mierze, w jakiej można je przypisać temu zakładowi.
2. Jeżeli przedsiębiorstwo Umawiającego się Państwa prowadzi działalność w drugim Umawiającym się Państwie poprzez położony tam zakład, to z zastrzeżeniem postanowień ustępu 3, w każdym Umawiającym się Państwie należy przypisać temu zakładowi takie zyski, które mógłby on osiągnąć, gdyby wykonywał taką samą lub podobną działalność w takich samych lub podobnych warunkach jako samodzielne i odrębne przedsiębiorstwo i był całkowicie niezależny w stosunkach z przedsiębiorstwem, którego jest zakładem.

3. Przy ustalaniu zysków zakładu dopuszcza się odliczanie nakładów ponoszonych na rzecz tego zakładu, włącznie z kosztami zarządzania i ogólnymi kosztami administracyjnymi, niezależnie od tego, czy powstały w tym Państwie, w którym położony jest zakład, czy gdzie indziej, których odliczanie jest dozwolone zgodnie z prawem krajowym Umawiającego się Państwa, w którym zakład jest położony.
4. Jeżeli w Umawiającym się Państwie istnieje zwyczaj ustalania zysków zakładu przez podział całkowitych zysków przedsiębiorstwa na jego poszczególne części, to postanowienia ustępu 2 nie wykluczają ustalenia przez to Umawiające się Państwo zysku do opodatkowania według zwykle stosowanego podziału. Sposób stosowanego podziału musi jednak być taki, żeby wynik był zgodny z zasadami zawartymi w tym artykule.
5. Nie można przypisać zakładowi zysków tylko z tytułu samego zakupu dóbr lub towarów przez ten zakład dla przedsiębiorstwa.
6. Przy stosowaniu poprzednich ustępów, ustalenie zysków zakładu powinno być dokonywane każdego roku w taki sam sposób, chyba że istnieją uzasadnione powody, aby postąpić inaczej.
7. Jeżeli w zyskach mieszczą się kategorie dochodów, które zostały odrębnie uregulowane w innych artykułach niniejszej Umowy, to postanowienia tych artykułów nie będą naruszane przez postanowienia tego artykułu.

Artykuł 8

ŻEGLUGA MORSKA I TRANSPORT LOTNICZY

1. Zyski osiągnięte z eksploatacji statków morskich lub statków powietrznych w transporcie międzynarodowym podlegają opodatkowaniu tylko w tym Umawiającym się Państwie, w którym znajduje się miejsce faktycznego zarządu przedsiębiorstwa.
2. Postanowienia poprzedniego ustępu stosuje się również do zysków osiągniętych z uczestnictwa w umowie poolowej, we wspólnym przedsiębiorstwie lub międzynarodowym związku eksploatacyjnym.

Artykuł 9

PRZEDSIĘBIORSTWA POWIĄZANE

1. Jeżeli:
 - a) przedsiębiorstwo Umawiającego się Państwa uczestniczy bezpośrednio lub pośrednio w zarządzaniu, kontroli lub w kapitale przedsiębiorstwa drugiego Umawiającego się Państwa, albo

- b) te same osoby uczestniczą bezpośrednio lub pośrednio w zarządzaniu, kontroli lub w kapitale przedsiębiorstwa Umawiającego się Państwa i przedsiębiorstwa drugiego Umawiającego się Państwa,
- i jeżeli w jednym i w drugim przypadku między dwoma przedsiębiorstwami w zakresie ich stosunków handlowych lub finansowych, zostaną ustanowione lub narzucone warunki, które różnią się od warunków, które mogłyby zostać ustanowione między niezależnymi przedsiębiorstwami, wówczas jakiegokolwiek zyski, które osiągnęłyby jedno z przedsiębiorstw bez tych warunków ale z powodu tych warunków ich nie osiągnęło, mogą być uznane za zyski tego przedsiębiorstwa i odpowiednio opodatkowane.
2. Jeżeli Umawiające się Państwo włącza do zysków przedsiębiorstwa tego Państwa i odpowiednio opodatkowuje również zyski przedsiębiorstwa drugiego Umawiającego się Państwa, z tytułu których przedsiębiorstwo zostało opodatkowane w tym drugim Państwie, a zyski w ten sposób włączone są zyskami, które osiągnęłyby przedsiębiorstwo pierwszego wymienionego Państwa, gdyby warunki ustalone między oboma przedsiębiorstwami były takie jak między przedsiębiorstwami niezależnymi, wtedy to drugie Państwo może dokonać odpowiedniej korekty kwoty podatku wymierzonego od tych dochodów. Przy ustalaniu takiej korekty będą odpowiednio uwzględniane inne postanowienia niniejszej Umowy, a właściwe organy Umawiających się Państw, będą w razie konieczności porozumiewać się ze sobą bezpośrednio.

Artykuł 10

DYWIDENDY

1. Dywidendy, wypłacane przez spółkę mającą siedzibę w Umawiającym się Państwie osobie mającej miejsce zamieszkania lub siedzibę w drugim Umawiającym się Państwie, mogą być opodatkowane w tym drugim Umawiającym się Państwie.
2. Jednakże dywidendy te mogą być opodatkowane także w Umawiającym się Państwie, w którym spółka wypłacająca dywidendy ma swoją siedzibę, i zgodnie z prawem tego Państwa, ale jeżeli odbiorca jest osobą uprawnioną do dywidend, to podatek tak ustalony nie może przekroczyć 5% (pięć procent) kwoty dywidend brutto.
3. Określenie „dywidendy” użyte w tym artykule, oznacza dochód z akcji (udziałów) albo z innych praw do udziału w zyskach, z wyjątkiem wierzycielności, jak również dochód z innych praw w spółce, który według prawa podatkowego Umawiającego się Państwa, w którym spółka wypłacająca dywidendy ma siedzibę, jest pod względem podatkowym traktowany jak dochód z akcji (udziałów).

4. Postanowienia ustępów 1 i 2 nie mają zastosowania, jeżeli osoba uprawniona do dywidend, mająca miejsce zamieszkania lub siedzibę w Umawiającym się Państwie, wykonuje w drugim Umawiającym się Państwie, w którym znajduje się siedziba spółki wypłacającej dywidendy, działalność gospodarczą poprzez zakład w nim położony i gdy udział, z tytułu którego wypłaca się dywidendy, faktycznie wiąże się z działalnością takiego zakładu. W takim przypadku, stosuje się postanowienia artykułu 7.
5. Jeżeli spółka, której siedziba znajduje się w Umawiającym się Państwie, osiąga zyski lub dochody z drugiego Umawiającego się Państwa, wówczas to drugie Państwo nie może ani obciążać podatkiem dywidend wypłacanych przez tę spółkę, z wyjątkiem przypadku, gdy takie dywidendy są wypłacane osobie mającej miejsce zamieszkania lub siedzibę w tym drugim Państwie lub w przypadku, gdy udział, z tytułu którego dywidendy są wypłacane, faktycznie wiąże się z działalnością zakładu położonego w tym drugim Państwie, ani też obciążać niewydzielonych zysków spółki podatkiem od niewydzielonych zysków, nawet jeśli wypłacone dywidendy lub niewydzielone zyski całkowicie lub częściowo pochodzą z zysków albo dochodów osiągniętych w tym drugim Państwie.

Artykuł 11

ODSETKI

1. Odsetki, które powstają w Umawiającym się Państwie i są wypłacane osobie mającej miejsce zamieszkania lub siedzibę w drugim Umawiającym się Państwie, mogą być opodatkowane w tym drugim Umawiającym się Państwie.
2. Jednakże takie odsetki mogą być opodatkowane w Umawiającym się Państwie, w którym powstają i zgodnie z ustawodawstwem tego Państwa, ale jeżeli odbiorca jest osobą uprawnioną do tych odsetek, to podatek w ten sposób ustalony nie może przekroczyć 5% (pięć procent) kwoty brutto tych odsetek.
3. Bez względu na postanowienia ustępu 2, jakiegokolwiek odsetki, o których mowa w ustępie 1, podlegają opodatkowaniu tylko w Umawiającym się Państwie, w którym odbiorca odsetek ma miejsce zamieszkania lub siedzibę, jeżeli odbiorca ten jest osobą uprawnioną do odsetek i jeżeli takie odsetki są wypłacane:
 - a) Rzeczypospolitej Polskiej lub Państwu Kataru;
 - b) z tytułu jakiegokolwiek rodzaju pożyczki udzielonej, zabezpieczonej lub gwarantowanej przez instytucję publiczną do celów promocji eksportu;

- c) w związku ze sprzedażą na kredyt wyposażenia przemysłowego, handlowego lub naukowego;
- d) w związku z jakąkolwiek pożyczką udzieloną przez bank.
4. Użyte w tym artykule określenie „odsetki” oznacza dochód z wszelkiego rodzaju wierzytelności, zarówno zabezpieczonych jak i niezabezpieczonych hipoteką lub prawem do uczestniczenia w zyskach dłużnika, w szczególności dochody z pożyczek rządowych oraz dochody z obligacji lub skryptów dłużnych, włącznie z premiami i nagrodami związanymi z takimi pożyczkami, obligacjami lub skryptami dłużnymi. Opłat karnych z tytułu opóźnionej zapłaty nie uważa się za odsetki w rozumieniu tego artykułu.
5. Postanowienia ustępów 1, 2 i 3 nie mają zastosowania, jeżeli osoba uprawniona do odsetek mająca miejsce zamieszkania lub siedzibę w Umawiającym się Państwie, prowadzi w drugim Umawiającym się Państwie, w którym powstają odsetki, działalność gospodarczą poprzez zakład tam położony i jeżeli wierzytelność, z tytułu której odsetki są wypłacane, jest faktycznie związana z takim zakładem. W takim przypadku, stosuje się postanowienia artykułu 7.
6. Uważa się, że odsetki powstają w Umawiającym się Państwie, jeżeli płatnikiem jest osoba mająca w tym Państwie miejsce zamieszkania lub siedzibę. Jeżeli jednak osoba wypłacająca odsetki, bez względu na to, czy ma ona miejsce zamieszkania lub siedzibę w Umawiającym się Państwie, posiada w Umawiającym się Państwie zakład, w związku z działalnością którego powstało zobowiązanie, z tytułu którego są wypłacane odsetki i zapłata tych odsetek jest pokrywana przez ten zakład, to uważa się, że odsetki takie powstają w Państwie, w którym ten zakład jest położony.
7. Jeżeli w wyniku szczególnych powiązań między płatnikiem a osobą uprawnioną do odsetek lub między nimi a osobą trzecią, kwota odsetek związanych z zadłużeniem, z tytułu którego są wypłacane przekracza kwotę, która byłaby uzgodniona pomiędzy płatnikiem a osobą uprawnioną do odsetek bez tych powiązań, wówczas postanowienia tego artykułu mają zastosowanie tylko do ostatniej wymienionej kwoty. W takim przypadku nadwyżka ponad wymienioną poprzednią część podlega opodatkowaniu w każdym Umawiającym się Państwie zgodnie z jego prawem i z uwzględnieniem odpowiednich postanowień niniejszej Umowy.

Artykuł 12

NALEŻNOŚCI LICENCYJNE

1. Należności licencyjne powstające w Umawiającym się Państwie i wypłacane osobie mającej miejsce zamieszkania lub siedzibę w drugim

Umawiającym się Państwie, mogą być opodatkowane w tym drugim Umawiającym się Państwie.

2. Jednakże, takie należności, mogą być również opodatkowane w Umawiającym się Państwie, w którym powstają i zgodnie z prawem tego Państwa, ale jeżeli odbiorca jest osobą uprawnioną do tych należności, to podatek w ten sposób ustalony nie może przekroczyć 5 % (pięć procent) kwoty należności licencyjnych brutto.
3. Określenie „należności licencyjne” użyte w tym artykule, oznacza wszelkiego rodzaju należności otrzymywane za użytkowanie lub prawo do użytkowania wszelkich praw autorskich do dzieła literackiego, artystycznego lub naukowego (włącznie z filmami dla kin oraz filmami, kasetami lub dyskami wykorzystywanymi dla audycji radiowych lub telewizyjnych), wszelkiego patentu, znaku towarowego, wzoru lub modelu, planu, tajemnicy technologii lub procesu produkcyjnego albo informacji dotyczących doświadczenia w dziedzinie przemysłowej, handlowej lub naukowej.
4. Postanowienia ustępów 1 i 2 nie mają zastosowania, jeżeli osoba uprawniona do należności licencyjnych, mająca miejsce zamieszkania lub siedzibę w Umawiającym się Państwie prowadzi w drugim Umawiającym się Państwie, z którego pochodzą należności licencyjne, działalność gospodarczą poprzez zakład w nim położony, a prawa lub majątek, z tytułu których wypłacane są należności licencyjne, faktycznie wiążą się z działalnością tego zakładu. W takim przypadku, stosuje się postanowienia artykułu 7.
5. Uważa się, że należności licencyjne powstają w Umawiającym się Państwie, gdy płatnikiem jest osoba mająca miejsce zamieszkania lub siedzibę w tym Państwie. Jeżeli jednak osoba wypłacająca należności licencyjne, bez względu na to czy ma ona miejsce zamieszkania lub siedzibę w Umawiającym się Państwie, posiada w Umawiającym się Państwie zakład, z którym faktycznie związane są prawa lub majątek, w związku z którymi wypłacane są należności licencyjne i należności te są ponoszone przez ten zakład, wówczas uważa się, że należności licencyjne powstają w Państwie, w którym zakład ten jest położony.
6. Jeżeli w wyniku szczególnych powiązań między płatnikiem a osobą uprawnioną do należności licencyjnych lub między nimi a osobą trzecią, kwota należności licencyjnych wypłacana w związku z użytkowaniem, prawem lub informacją, przekracza kwotę, którą płatnik i osoba uprawniona do należności licencyjnych uzgodniliby bez tych powiązań, wówczas postanowienia tego artykułu stosuje się tylko do tej ostatniej wymienionej kwoty. W takim przypadku, nadwyżka ponad wymienioną poprzednio kwotę, podlega opodatkowaniu w każdym Umawiającym się Państwie zgodnie z jego prawem i z uwzględnieniem innych postanowień niniejszej Umowy.

Artykuł 13

ZYSKI Z PRZENIESIENIA WŁASNOŚCI MAJĄTKU

1. Zyski osiągane przez osobę mającą miejsce zamieszkania lub siedzibę w Umawiającym się Państwie, z przeniesienia własności majątku nieruchomego, o którym mowa w artykule 6, położonego w drugim Umawiającym się Państwie, mogą być opodatkowane w tym drugim Państwie.
2. Zyski z przeniesienia własności majątku ruchomego, stanowiącego część majątku zakładu, który przedsiębiorstwo Umawiającego się Państwa posiada w drugim Umawiającym się Państwie, włączając zyski z przeniesienia tytułu własności takiego zakładu (odrębnie albo razem z całym przedsiębiorstwem), mogą być opodatkowane w tym drugim Państwie.
3. Zyski, osiągane z przeniesienia własności statków morskich lub statków powietrznych eksploatowanych w transporcie międzynarodowym albo z majątku ruchomego związanego z eksploatacją tych statków morskich lub statków powietrznych podlegają opodatkowaniu tylko w tym Umawiającym się Państwie, w którym znajduje się miejsce faktycznego zarządu przedsiębiorstwa.
4. Zyski z przeniesienia własności jakiegokolwiek majątku niewymienionego w ustępach 1, 2 i 3, podlegają opodatkowaniu tylko w tym Umawiającym się Państwie, w którym przenoszący własność ma miejsce zamieszkania lub siedzibę.

Artykuł 14

PRACA NAJEMNA

1. Z uwzględnieniem postanowień artykułów 15, 17 i 18 pensje, płace i inne podobne wynagrodzenia, które osoba mająca miejsce zamieszkania w Umawiającym się Państwie otrzymuje za pracę najemną, podlegają opodatkowaniu tylko w tym Państwie, chyba że praca wykonywana jest w drugim Umawiającym się Państwie. Jeżeli praca jest tam wykonywana, to otrzymywane za nią wynagrodzenie może być opodatkowane w tym drugim Państwie.
2. Bez względu na postanowienia ustępu 1, wynagrodzenie, jakie osoba mająca miejsce zamieszkania w Umawiającym się Państwie otrzymuje za pracę najemną wykonywaną w drugim Umawiającym się Państwie, podlega opodatkowaniu tylko w tym pierwszym wymienionym Państwie jeżeli:
 - a) odbiorca przebywa w drugim Państwie przez okres lub okresy nie przekraczające łącznie 183 dni w danym roku kalendarzowym, i

- b) wynagrodzenie jest wypłacane przez pracodawcę lub w imieniu pracodawcy, który nie ma miejsce zamieszkania lub siedziby w drugim Państwie, i
 - c) wynagrodzenie nie jest ponoszone przez zakład, który pracodawca posiada w drugim Państwie.
3. Bez względu na poprzednie postanowienia tego artykułu, wynagrodzenie otrzymywane za pracę najemną, wykonywaną na pokładzie statku morskiego lub statku powietrznego eksploatowanego w transporcie międzynarodowym może być opodatkowane w tym Umawiającym się Państwie, w którym znajduje się miejsce faktycznego zarządu przedsiębiorstwa.
 4. Pensje, płace, dodatki i świadczenia dodatkowe otrzymywane przez pracownika przedsiębiorstwa transportu lotniczego lub przedsiębiorstwa żeglugi morskiej Umawiającego się Państwa, przebywającego w drugim Umawiającym się Państwie, podlegają opodatkowaniu w tym Umawiającym się Państwie, w którym znajduje się miejsce faktycznego zarządu przedsiębiorstwa.

Artykuł 15

WYNAGRODZENIA DYREKTORÓW

1. Wynagrodzenia dyrektorów i inne podobne wypłaty, które osoba mająca miejsce zamieszkania w Umawiającym się Państwie otrzymuje z tytułu członkostwa w radzie dyrektorów spółki mającej siedzibę w drugim Umawiającym się Państwie, podlegają opodatkowaniu tylko w tym drugim Państwie.
2. Pensje, płace i inne podobne wynagrodzenia, które osoba mająca miejsce zamieszkania w Umawiającym się Państwie otrzymuje z tytułu pełnienia funkcji zarządzającej wysokiego szczebla w spółce mającej siedzibę w drugim Umawiającym się Państwie podlegają opodatkowaniu tylko w tym drugim Państwie.

Artykuł 16

ARTYŚCI I SPORTOWCY

1. Bez względu na postanowienia artykułu 14, dochód uzyskany przez osobę mającą miejsce zamieszkania w Umawiającym się Państwie z tytułu działalności artystycznej, na przykład artysty scenicznego, filmowego radiowego lub telewizyjnego, jak też muzyka lub sportowca, z osobiście wykonywanej w tym charakterze działalności w drugim Umawiającym się Państwie może być opodatkowany w tym drugim Państwie.

2. Jeżeli dochód, mający związek z osobiście wykonywaną działalnością artysty lub sportowca, nie przypada na rzecz tego artysty lub sportowca lecz innej osobie, to dochód taki, bez względu na postanowienia artykułu 7, może być opodatkowany w tym Umawiającym się Państwie, w którym działalność tego artysty lub sportowca jest wykonywana.
3. Dochód uzyskany przez osobę mającą miejsce zamieszkania w Umawiającym się Państwie z działalności wykonywanej w drugim Państwie, o której mowa w ustępach 1 i 2 tego artykułu, będzie zwolniony z opodatkowania w tym drugim Państwie, jeżeli wizyta w tym drugim Państwie jest całkowicie lub w znacznej części finansowana z funduszy tego drugiego Umawiającego się Państwa, jego jednostki terytorialnej lub organu lokalnego lub odbywa się w ramach umowy kulturalnej lub porozumienia między rządami Umawiających się Państw.

Artykuł 17

EMERYTURY I RENTY

1. Z zastrzeżeniem postanowień artykułu 18 ustęp 2, emerytury i inne podobne świadczenia i renty wypłacane z Umawiającego się Państwa na rzecz osoby mającej miejsce zamieszkania w drugim Umawiającym się Państwie, podlegają opodatkowaniu tylko w pierwszym wymienionym Państwie.
2. Określenie „renta” oznacza określoną sumę płatną okresowo w ustalonych terminach w okresie życia albo płatną w pewnym określonym lub dającym się wymierzyć czasie jako spełnienie zobowiązania dokonania płatności, w zamian za spełnienie stosownego i pełnego świadczenia pieniężnego lub wyrażonego w wartości pieniężnej.

Artykuł 18

PRACOWNICY PAŃSTWOWI

1. a) Pensje, płace i podobne wynagrodzenia, inne niż emerytura, wypłacane przez Umawiające się Państwo lub jego jednostkę terytorialną lub organ lokalny osobie fizycznej z tytułu usług świadczonych na rzecz tego Państwa lub jednostki terytorialnej lub organu lokalnego, podlegają opodatkowaniu tylko w tym Państwie;
b) Jednakże, takie pensje, płace i podobne wynagrodzenia podlegają opodatkowaniu tylko w drugim Umawiającym się Państwie, jeżeli usługi są świadczone w tym drugim Państwie, a osoba fizyczna ma miejsce zamieszkania w tym drugim Państwie, i:
 - 1) jest obywatelem tego drugiego Państwa; lub

- 2) nie stała się osobą mającą miejsce zamieszkania w tym drugim Państwie wyłącznie w celu świadczenia tych usług.
2. a) Jakakolwiek emerytura wypłacana przez lub pochodząca z funduszy utworzonych przez Umawiające się Państwo lub jednostkę terytorialną lub organ lokalny, osobie fizycznej z tytułu świadczenia usług na rzecz tego Państwa lub jednostki lub organu podlega opodatkowaniu tylko w tym Państwie;
b) Jednakże, taka emerytura podlega opodatkowaniu tylko w drugim Umawiającym się Państwie, jeśli osoba fizyczna jest obywatelem tego Państwa i ma w nim miejsce zamieszkania.
3. Postanowienia artykułów 14, 15, 16 i 17 stosuje się do pensji, płac i podobnych wynagrodzeń oraz do emerytur wypłacanych w tytułu świadczenia usług pozostających w związku z działalnością gospodarczą prowadzoną przez Umawiające się Państwo lub jego jednostkę terytorialną lub organ lokalny.

Artykuł 19

NAUCZYCIELE I NAUKOWCY

1. Osoba fizyczna, która bezpośrednio przed przybyciem do Umawiającego się Państwa, miała miejsce zamieszkania w drugim Umawiającym się Państwie i która, w związku z zaproszeniem rządu pierwszego wymienionego Umawiającego się Państwa lub uniwersytetu, szkoły wyższej, szkoły, muzeum lub innej podobnej instytucji oświatowej, naukowej lub badawczej tego pierwszego wymienionego Umawiającego się Państwa lub w związku z oficjalnym programem wymiany kulturalnej, przebywa w tym Umawiającym się Państwie, przez okres nieprzekraczający trzech następujących po sobie lat, wyłącznie w celu nauczania, prowadzenia wykładów lub prowadzenia badań w takiej instytucji, jest zwolniona z opodatkowania w tym Umawiającym się Państwie z tytułu wynagrodzenia otrzymywanego w związku z taką działalnością.
2. Postanowień ustępu 1 tego artykułu nie stosuje się do dochodów uzyskiwanych z tytułu prac badawczych, jeśli prace te nie są podejmowane w interesie publicznym lecz głównie w celu osobistych korzyści określonej osoby lub osób.

Artykuł 20

STUDENCI I PRAKTYKANCI

1. Świadczenia otrzymywane na utrzymanie, kształcenie lub odbywanie praktyki przez studenta lub osobę uczącą się zawodu lub praktykanta, który bezpośrednio przed przybyciem do Umawiającego się Państwa miał miejsce zamieszkania w drugim Umawiającym się Państwie i który przebywa

w pierwszym wymienionym Państwie wyłącznie w celu kształcenia się lub odbywania praktyki, nie podlegają opodatkowaniu w tym Umawiającym się Państwie, jeśli świadczenia te pochodzą ze źródeł spoza tego Umawiającego się Państwa.

2. W odniesieniu do zasiłków, stypendiów lub wynagrodzeń z tytułu zatrudnienia, nie objętych postanowieniami ustępu 1, student, osoba ucząca się zawodu lub praktykant, o którym mowa w ustępie 1, będzie dodatkowo uprawniony w okresie trwania nauki lub praktyki, do takich samych zwolnień, ulg i obniżek w zakresie opodatkowania, jakie przysługują osobom mającym miejsce zamieszkania w Państwie, w którym przebywa.

Artykuł 21

INNE DOCHODY

1. Dochody osoby mającej miejsce zamieszkania lub siedzibę w Umawiającym się Państwie, bez względu na to gdzie są osiąmane, a nie objęte postanowieniami poprzednich artykułów niniejszej Umowy, podlegają opodatkowaniu tylko w tym Państwie.
2. Postanowienia ustępu 1 nie mają zastosowania do dochodów osiągniętych przez osobę mającą miejsce zamieszkania lub siedzibę w Umawiającym się Państwie, jeżeli osoba osiągająca takie dochody prowadzi w drugim Umawiającym się Państwie działalność gospodarczą poprzez zakład w nim położony i gdy prawo, z tytułu którego dochód jest wypłacany, jest faktycznie związane z działalnością takiego zakładu. W takim przypadku stosuje się postanowienia artykułu 7.
3. Niezależnie od postanowień ustępów 1 i 2, dochody osoby mającej miejsce zamieszkania lub siedzibę w Umawiającym się Państwie, nie objęte postanowieniami poprzednich artykułów niniejszej Umowy i osiąmane w drugim Umawiającym się Państwie, mogą być także opodatkowane w tym drugim Państwie.

Artykuł 22

UNIKANIE PODWÓJNEGO OPODATKOWANIA

W obydwu Umawiających się Państwach podwójnego opodatkowania będzie się unikać w następujący sposób:

1. Jeżeli osoba mająca miejsce zamieszkania lub siedzibę w Umawiającym się Państwie osiąga dochód, który zgodnie z postanowieniami niniejszej Umowy może być opodatkowany w drugim Umawiającym się Państwie, wówczas pierwsze Umawiające się Państwo zezwoli na odliczenie od podatku od dochodu tej osoby kwoty równej podatkowi dochodowemu zapłaconemu

w drugim Umawiającym się Państwie; jednakże takie odliczenie w żadnym razie nie może przekroczyć tej części podatku dochodowego obliczonego przed dokonaniem odliczenia, która przypada na dochód jaki może być opodatkowany w tym drugim Umawiającym się Państwie.

2. Jeżeli zgodnie z jakimkolwiek postanowieniem niniejszej Umowy dochód osiągany przez osobę mającą miejsce zamieszkania lub siedzibę w Umawiającym się Państwie jest w tym Państwie zwolniony od podatku, to jednak Państwo to może przy obliczaniu kwoty podatku od pozostałego dochodu takiej osoby wziąć pod uwagę zwolniony od podatku dochód.

Artykuł 23

RÓWNE TRAKTOWANIE

1. Obywatele Umawiającego się Państwa nie mogą być poddani w drugim Umawiającym się Państwie ani opodatkowaniu, ani związanym z nim obowiązkom, które są inne lub bardziej uciążliwe niż opodatkowanie i związane z nim obowiązki, którym są lub mogą być poddani w tych samych okolicznościach obywatele tego drugiego Państwa.
2. Opodatkowanie zakładu, który przedsiębiorstwo Umawiającego się Państwa posiada w drugim Umawiającym się Państwie, nie może być w tym drugim Państwie mniej korzystne niż opodatkowanie przedsiębiorstw tego drugiego Państwa prowadzących taką samą działalność. Postanowienie to nie może być rozumiane jako zobowiązujące Umawiające się Państwo do udzielenia osobom mającym miejsce zamieszkania w drugim Umawiającym się Państwie jakichkolwiek osobistych zwolnień, ulg i obniżek podatkowych z uwagi na stan cywilny i rodzinny, których udziela ono osobom mającym miejsce zamieszkania na jego terytorium.
3. Przedsiębiorstwa Umawiającego się Państwa, których kapitał należy w całości lub częściowo, albo który jest kontrolowany bezpośrednio lub pośrednio przez jedną lub więcej osób, mających miejsce zamieszkania lub siedzibę w drugim Umawiającym się Państwie, nie mogą być w pierwszym wymienionym Państwie poddane opodatkowaniu, ani związanym z nim obowiązkom, które są inne lub bardziej uciążliwe aniżeli opodatkowanie i związane z nim obowiązki, którym są lub mogą być poddane podobne przedsiębiorstwa pierwszego wymienionego Państwa.
4. Z wyjątkiem przypadków stosowania postanowień artykułu 9 ustęp 1 i artykułu 11 ustęp 7 lub artykułu 12 ustęp 6, odsetki, należności licencyjne i inne koszty ponoszone przez przedsiębiorstwo Umawiającego się Państwa na rzecz osoby mającej miejsce zamieszkania lub siedzibę w drugim Umawiającym się Państwie są odliczane przy określaniu podlegających opodatkowaniu zysków tego przedsiębiorstwa na takich samych warunkach,

jakby były one płacone na rzecz osoby mającej miejsce zamieszkania lub siedzibę w pierwszym wymienionym Państwie.

Artykuł 24

PROCEDURA WZAJEMNEGO POROZUMIEWANIA SIĘ

1. Jeżeli osoba uzna, że działania jednego lub obu Umawiających się Państw powodują lub spowodują dla niej opodatkowanie niezgodne z postanowieniami niniejszej Umowy, wówczas może ona niezależnie od środków odwoławczych przewidzianych w prawie wewnętrznym tych Państw, przedstawić swoją sprawę właściwemu organowi tego Umawiającego się Państwa, w którym ma ona miejsce zamieszkania lub siedzibę albo jeśli jego sprawa objęta jest postanowieniami artykułu 23 ustęp 1, właściwemu organowi tego Umawiającego się Państwa, którego jest obywatelem. Sprawa winna być przedłożona w terminie dwóch lat, licząc od dnia pierwszego urzędowego zawiadomienia o działaniu powodującym opodatkowanie niezgodne z postanowieniami Umowy.
2. Właściwy organ, jeżeli uzna zarzut za uzasadniony i jeżeli nie może samodzielnie doprowadzić do zadowalającego rozwiązania, podejmie starania w celu rozstrzygnięcia sprawy w drodze wzajemnego porozumienia z właściwym organem drugiego Umawiającego się Państwa, tak aby zapobiec opodatkowaniu niezgodnemu z Umową.
3. Właściwe organy Umawiających się Państw będą czynić starania aby w drodze wzajemnego porozumienia usuwać trudności lub wątpliwości, które mogą powstać przy interpretacji lub stosowaniu Umowy. Mogą one również konsultować się wzajemnie w celu zapobiegania podwójnemu opodatkowaniu w przypadkach, które nie są uregulowane w Umowie.
4. Właściwe organy Umawiających się Państw mogą komunikować się bezpośrednio w celu osiągnięcia porozumienia w sprawach objętych postanowieniami poprzednich ustępów. Właściwe organy, w drodze konsultacji, przygotowują właściwe procedury dwustronne, warunki, metody i techniki w zakresie stosowania procedury wzajemnego porozumiewania przewidzianej w niniejszym artykule.

Artykuł 25

WYMIANA INFORMACJI

1. Właściwe organy Umawiających się Państw będą wymieniały informacje, które są niezbędne do stosowania postanowień niniejszej Umowy oraz informacje dotyczące ustawodawstwa wewnętrznego Umawiających się

Państw w odniesieniu do podatków objętych Umową, w zakresie, w jakim opodatkowanie to nie jest sprzeczne z Umową. Wymiana informacji nie jest ograniczona postanowieniami artykułu 1. Wszelkie informacje uzyskane przez Umawiające się Państwo będą stanowiły tajemnicę na takiej samej zasadzie, jak informacje uzyskane zgodnie z ustawodawstwem wewnętrznym tego Państwa. Jednakże, jeśli informacje są objęte tajemnicą w Państwie przekazującym informacje, to będą mogły być ujawnione jedynie osobom lub władzom (w tym sądom i organom administracyjnym) zajmującym się wymiarem lub poborem, egzekucją lub ściąganiem albo rozpatrywaniem odwołań w zakresie podatków objętych Umową. Takie osoby lub organy będą wykorzystywać informacje wyłącznie w takich celach. Mogą one ujawniać te informacje w jawnym postępowaniu sądowym lub w decyzjach sądowych.

2. Postanowienia ustępu 1 nie mogą być w żadnym przypadku interpretowane jako zobowiązujące jedno z Umawiających się Państw do:
 - a) stosowania środków administracyjnych, które są sprzeczne z ustawodawstwem lub praktyką administracyjną tego lub drugiego Umawiającego się Państwa;
 - b) udzielania informacji, których uzyskanie nie byłoby możliwe na podstawie własnego ustawodawstwa albo w ramach normalnej praktyki administracyjnej tego lub drugiego Umawiającego się Państwa;
 - c) udzielania informacji, które ujawniłyby tajemnicę handlową, gospodarczą, przemysłową, kupiecką lub zawodową albo działalność handlową lub informacji, których udzielanie sprzeciwiałoby się porządkowi publicznemu (ordre public).

Artykuł 26

CZŁONKOWIE MISJI DYPLMATYCZNYCH I URZĘDÓW KONSULARNYCH

Postanowienia niniejszej Umowy nie naruszają przywilejów podatkowych, przysługujących członkom misji dyplmatycznych lub urzędów konsularnych na podstawie ogólnych zasad prawa międzynarodowego lub postanowień umów szczególnych.

Artykuł 27

WEJŚCIE W ŻYCIE

Niniejsza Umowa wejdzie w życie z datą późniejszej z not wymienionych przez Umawiające się Państwa w drodze dyplmatycznej, informujących o spełnieniu procedur koniecznych dla wejścia w życie Umowy w Rzeczypospolitej Polskiej i w Państwie Kataru. W takim przypadku, Umowa będzie miała zastosowanie,

w odniesieniu do dochodów uzyskiwanych w ciągu lat podatkowych rozpoczynających się pierwszego stycznia lub po tym dniu w roku kalendarzowym następującym po roku, w którym nastąpiła wymiana not.

Artykuł 28

WYPOWIEDZENIE

Niniejsza Umowa pozostaje w mocy do czasu wypowiedzenia jej przez jedno z Umawiających się Państw. Każde Umawiające się Państwo może wypowiedzieć Umowę, przekazując drogą dyplomatyczną pisemną notyfikację o wypowiedzeniu w dniu 30 czerwca lub przed tym dniem w roku kalendarzowym po upływie pięciu lat od dnia jej wejścia w życie. W takim przypadku Umowa przestanie mieć zastosowanie do dochodów uzyskanych w ciągu lat podatkowych rozpoczynających się pierwszego stycznia lub po tym dniu w roku kalendarzowym następującym po roku, w którym taka notyfikacja o wypowiedzeniu została przekazana.

Na dowód czego, upoważnieni przedstawiciele Umawiających się Państw, podpisali niniejszą Umowę.

Sporządzono w Doha dnia 18 listopada roku 2008 w dwóch egzemplarzach, w językach polskim, arabskim i angielskim, przy czym wszystkie teksty są jednakowo autentyczne. W przypadku jakichkolwiek rozbieżności, rozstrzygający jest tekst angielski.

**W IMIENIU RZĄDU
RZECZYPOSPOLITEJ POLSKIEJ**

MINISTER SKARBU PAŃSTWA

ALEKSANDER GRAD



**W IMIENIU RZĄDU
PAŃSTWA KATARU**

**MINISTER GOSPODARKI
I FINANSÓW**

YOUSEF HUSSAIN KAMAL



[TRANSLATION – TRADUCTION]

ACCORD ENTRE LE GOUVERNEMENT DE LA RÉPUBLIQUE DE POLOGNE ET
LE GOUVERNEMENT DE L'ÉTAT DU QATAR TENDANT À ÉVITER LA
DOUBLE IMPOSITION ET À PRÉVENIR L'ÉVASION FISCALE EN MATIÈRE
D'IMPÔTS SUR LE REVENU

Le Gouvernement de la République de Pologne et le Gouvernement de l'État du Qatar,
Désireux de conclure un Accord tendant à éviter la double imposition et à prévenir la fraude
fiscale en matière d'impôts sur le revenu,
Sont convenus de ce qui suit :

ARTICLE PREMIER. PERSONNES VISÉES

Le présent Accord s'applique aux personnes qui sont des résidents d'un État contractant ou
des deux États contractants.

ARTICLE 2. IMPÔTS VISÉS

1. Le présent Accord s'applique aux impôts sur le revenu perçus pour le compte d'un État
contractant, de ses subdivisions politiques ou de ses collectivités locales, quel que soit le système
de perception.

2. Sont considérés comme impôts sur le revenu les impôts perçus sur le revenu total ou sur
des éléments du revenu, y compris les impôts sur les plus-values dégagées à l'occasion de
l'aliénation de biens mobiliers ou immobiliers.

3. Les impôts existants auxquels s'applique l'Accord sont :

a) dans le cas de la République de Pologne :

-l'impôt sur le revenu des personnes physiques ;

-l'impôt sur les sociétés,

(ci-après dénommés l'« impôt polonais ») ;

b) dans le cas de l'État du Qatar :

-l'impôt sur le revenu,

(ci-après dénommés l'« impôt qatarien »).

4. Le présent Accord s'applique également à tout impôt de nature identique ou
fondamentalement analogue qui est établi après la date de la signature du présent Accord et qui
s'ajoute aux impôts existants ou qui les remplace. Les autorités compétentes des États contractants
se communiquent les modifications notables apportées à leurs législations fiscales respectives.

ARTICLE 3. DÉFINITIONS GÉNÉRALES

1. Aux fins du présent Accord, à moins que le contexte ne requière une interprétation
différente :

- a) le terme « Pologne » désigne le territoire de la République de Pologne, y compris tout territoire situé en dehors de ses eaux territoriales, sur lesquels la République de Pologne exerce ses droits souverains sur les fonds marins, leur sous-sol et leurs ressources naturelles, en vertu de la législation polonaise et conformément au droit international ;
 - b) le terme « Qatar » désigne l'État du Qatar, son territoire, ses eaux intérieures et territoriales, y compris leur fond marin et leur sous-sol, l'espace aérien au-dessus de celles-ci, la zone économique exclusive et le plateau continental sur lesquels l'État du Qatar exerce des droits souverains et sa juridiction conformément aux dispositions du droit international et des lois et règlements nationaux du Qatar ;
 - c) les termes « un État contractant » et « l'autre État contractant » désignent, suivant le contexte, la République de Pologne ou l'État du Qatar ;
 - d) le terme « société » désigne toute personne morale ou entité considérée comme une personne morale à des fins d'imposition ;
 - e) le terme « autorité compétente » désigne :
 - 1) dans le cas de la République de Pologne, le Ministre des finances ou son représentant habilité ;
 - 2) dans le cas de l'État du Qatar, le Ministre de l'économie et des finances ou son représentant habilité ;
 - f) le terme « entreprise » désigne l'exercice de toute activité ;
 - g) les termes « entreprise d'un État contractant » et « entreprise de l'autre État contractant » désignent respectivement une entreprise exploitée par un résident d'un État contractant et une entreprise exploitée par un résident de l'autre État contractant ;
 - h) le terme « trafic international » désigne tout transport effectué par un navire ou un aéronef exploité par une entreprise d'un État contractant, sauf lorsque ledit navire ou aéronef n'est exploité qu'entre des points situés dans l'autre État contractant ;
 - i) le terme « ressortissant » désigne :
 - 1) toute personne physique possédant la nationalité d'un État contractant ;
 - 2) toute personne morale, société de personnes ou association constituée en vertu de la législation en vigueur dans un État contractant ;
 - j) le terme « personne » désigne une personne physique, une société ou toute autre association de personnes considérée comme une entité à des fins fiscales et s'applique aussi à un État contractant ainsi qu'à toutes ses subdivisions politiques, ses collectivités locales ;
 - k) le terme « activité » désigne l'exercice de professions libérales et d'autres activités de caractère indépendant.
2. Lors de l'application des dispositions du présent Accord par un État contractant, tout terme ou expression qui n'y est pas défini a le sens que lui attribue la législation fiscale de cet État à laquelle s'applique l'Accord, à moins que le contexte exige une interprétation différente.

ARTICLE 4. RÉSIDENT

1. Aux fins du présent Accord, le terme « résident d'un État contractant » désigne toute personne qui, en vertu de la législation dudit État, y est assujettie à l'impôt en raison de son domicile, de sa résidence, de son siège de direction ou de tout autre critère de nature analogue, et s'applique également audit État ainsi qu'à toutes ses subdivisions politiques ou collectivités locales. Toutefois, ce terme n'inclut pas toutes les personnes assujetties à l'impôt dans ledit État contractant exclusivement en raison de revenus qu'elles tirent de sources qui y sont situées.

2. Lorsque, en application des dispositions du paragraphe 1, une personne physique est un résident des deux États contractants, sa situation est déterminée de la manière suivante :

- a) ladite personne est considérée comme un résident de l'État dans lequel elle dispose d'un foyer d'habitation permanent ; si elle dispose d'un foyer d'habitation permanent dans les deux États, elle est considérée comme un résident de l'État avec lequel ses liens personnels et économiques sont les plus étroits (centre des intérêts vitaux) ;
- b) si l'État contractant dans lequel ladite personne a le centre de ses intérêts vitaux ne peut être déterminé, ou si elle ne dispose d'un foyer d'habitation permanent dans aucun des deux États contractants, elle est considérée comme un résident de l'État contractant dans lequel elle séjourne de façon habituelle ;
- c) si ladite personne séjourne de façon habituelle dans les deux États contractants ou si elle ne séjourne de façon habituelle ni dans l'un ni dans l'autre, elle est considérée comme un résident de l'État contractant dont elle possède la nationalité ;
- d) si le statut de résidence d'une personne ne peut être établi conformément aux dispositions des alinéas a), b) et c), les autorités compétentes des deux États contractants tranchent la question d'un commun accord.

3. Lorsque, par application des dispositions du paragraphe 1, une personne autre qu'une personne physique est résidente des deux États contractants, elle est réputée être uniquement résidente de l'État dans lequel se situe son siège de direction effective.

ARTICLE 5. ÉTABLISSEMENT STABLE

1. Aux fins du présent Accord, le terme « établissement stable » désigne une installation fixe d'affaires par l'intermédiaire de laquelle une entreprise exerce tout ou partie de son activité.

2. Le terme « établissement stable » désigne notamment :

- a) un siège de direction ;
- b) une succursale ;
- c) un bureau ;
- d) une usine ;
- e) un atelier ;
- f) des locaux utilisés comme points de vente ;
- g) une ferme ou une plantation ;
- h) une mine, un puits de pétrole ou de gaz, une carrière ou tout autre lieu d'extraction ou d'exploration de ressources naturelles ;

- i) un chantier de construction, un projet de montage ou d'installation, ou toute activité de supervision liée audit chantier ou projet, mais uniquement si la durée dudit chantier, projet ou activité est supérieure à six mois ;

3. Nonobstant les dispositions précédentes du présent article, il convient de considérer que le terme « établissement stable » n'inclut pas :

- a) l'utilisation d'installations aux seules fins de stockage, d'exposition ou de livraison de biens ou de marchandises appartenant à l'entreprise ;
- b) la gestion d'un stock de biens ou de marchandises appartenant à l'entreprise aux seules fins de stockage, d'exposition ou de livraison ;
- c) la gestion d'un stock de biens ou de marchandises appartenant à l'entreprise aux seules fins de traitement par une autre entreprise ;
- d) l'exploitation d'une installation fixe d'affaires aux seules fins d'achat de biens ou de marchandises ou de collecte de renseignements pour l'entreprise ;
- e) l'exploitation d'une installation fixe d'affaires aux seules fins de la publicité ou de la diffusion d'informations ;
- f) l'exploitation d'une installation fixe d'affaires aux seules fins de l'exercice, pour l'entreprise, de toute autre activité de caractère préparatoire ou auxiliaire ;
- g) l'exploitation d'une installation fixe d'affaires aux seules fins de l'exercice cumulé d'activités mentionnées aux alinéas a) à f), à condition que l'activité d'ensemble de ladite installation résultant de ce cumul revête un caractère préparatoire ou auxiliaire.

4. Nonobstant les dispositions des paragraphes 1 et 2, lorsqu'une personne, autre qu'un agent jouissant d'un statut indépendant auquel s'applique le paragraphe 6, agit pour le compte d'une entreprise et dispose dans un État contractant de pouvoirs qu'elle y exerce habituellement lui permettant de conclure des contrats au nom de l'entreprise, ladite entreprise est considérée comme ayant un établissement stable dans cet État pour toutes les activités que ladite personne exerce pour l'entreprise, à moins que lesdites activités ne soient limitées à celles qui sont mentionnées au paragraphe 3 et qui, si elles étaient exercées par l'intermédiaire d'une installation fixe d'affaires, ne permettraient pas de considérer ladite installation comme un établissement stable selon les dispositions du présent paragraphe.

5. Nonobstant les dispositions précédentes du présent article, une société d'assurance d'un État contractant est considérée, sauf en matière de réassurance, comme ayant un établissement stable dans l'autre État contractant si elle perçoit des primes sur le territoire de cet autre État ou assure des risques qui y sont encourus par l'intermédiaire d'une personne autre qu'un agent jouissant d'un statut indépendant auquel s'applique le paragraphe 6.

6. Une entreprise n'est pas considérée comme ayant un établissement stable dans un État contractant du seul fait qu'elle y exerce son activité par l'entremise d'un courtier, d'un commissionnaire général ou de tout autre agent bénéficiant d'un statut indépendant, à condition que lesdites personnes agissent dans le cadre ordinaire de leur activité.

7. Le fait qu'une société qui est un résident d'un État contractant contrôle ou est contrôlée par une société qui est un résident de l'autre État contractant ou qui y exerce son activité (que ce soit par l'intermédiaire d'un établissement stable ou non) ne suffit pas, en lui-même, à faire de l'une quelconque de ces sociétés un établissement stable de l'autre.

ARTICLE 6. REVENUS IMMOBILIERS

1. Les revenus qu'un résident d'un État contractant tire de biens immobiliers (y compris les revenus des exploitations agricoles ou forestières) situés dans l'autre État contractant sont imposables dans cet autre État.

2. Le terme « bien immobilier » a le sens que lui attribue la législation de l'État contractant dans lequel le bien considéré est situé. En tout état de cause, ce terme couvre les biens accessoires aux biens immobiliers, le cheptel et le matériel utilisé dans les exploitations agricoles et forestières, les droits auxquels s'appliquent les dispositions de la législation foncière, l'usufruit des biens immobiliers et les droits à des paiements variables ou fixes au titre de l'exploitation ou de la concession de l'exploitation de gisements miniers, de sources et d'autres ressources naturelles. Les navires, bateaux et aéronefs ne sont pas considérés comme des biens immobiliers.

3. Les dispositions du paragraphe 1 s'appliquent aux revenus provenant de l'exploitation, de la location ou de toute autre forme d'exploitation directe de biens immobiliers.

4. Les dispositions des paragraphes 1 et 3 s'appliquent également aux revenus tirés des biens immobiliers d'une entreprise ainsi qu'aux revenus des biens immobiliers servant à l'exercice d'une profession indépendante.

ARTICLE 7. BÉNÉFICES DES ENTREPRISES

1. Les bénéfices d'une entreprise d'un État contractant ne sont imposables que dans ledit État, à moins que l'entreprise n'exerce son activité dans l'autre État contractant par l'intermédiaire d'un établissement stable qui y est situé. Si l'entreprise exerce son activité dans ces conditions, ses bénéfices sont imposables dans l'autre État, mais uniquement dans la mesure où ils sont imposables audit établissement stable.

2. Sous réserve des dispositions du paragraphe 3, lorsqu'une entreprise d'un État contractant exerce son activité dans l'autre État contractant par l'intermédiaire d'un établissement stable qui y est situé, il est imputé audit établissement stable, dans chaque État contractant, les bénéfices qu'il aurait pu réaliser s'il avait constitué une entreprise distincte exerçant des activités identiques ou analogues dans des conditions identiques ou analogues et traitant en toute indépendance avec l'entreprise dont il constitue un établissement stable.

3. Pour déterminer les bénéfices d'un établissement stable, sont admises en déduction les dépenses engagées aux fins poursuivies par cet établissement stable, y compris les dépenses de direction et les frais généraux d'administration ainsi engagés dans l'État où est situé cet établissement stable ou ailleurs, qui sont autorisées en vertu des dispositions de la législation interne des États contractants où l'établissement stable est situé.

4. S'il est d'usage, dans un État contractant, de déterminer les bénéfices imposables à un établissement stable sur la base d'une répartition des bénéfices totaux de l'entreprise entre ses diverses parties, aucune disposition du paragraphe 2 n'empêche ledit État contractant de déterminer les bénéfices imposables selon la répartition en usage. Cependant, la méthode de répartition adoptée est telle que le résultat obtenu est conforme aux principes énoncés au présent article.

5. Aucun bénéfice n'est imputé à un établissement stable au seul motif de l'achat par ledit établissement de biens ou de marchandises pour l'entreprise.

6. Aux fins des paragraphes précédents, les bénéfices à imputer à l'établissement stable sont déterminés chaque année selon la même méthode, sauf s'il existe des motifs valables et suffisants de procéder autrement.

7. Lorsque les bénéfices comprennent des éléments de revenu traités séparément dans d'autres articles du présent Accord, les dispositions du présent article n'ont aucune incidence sur celles desdits articles.

ARTICLE 8. TRANSPORTS MARITIME ET AÉRIEN

1. Les bénéfices tirés de l'exploitation de navires ou d'aéronefs en trafic international ne sont imposables que dans l'État contractant dans lequel le siège de direction effective de l'entreprise est situé.

2. Les dispositions du paragraphe précédent s'appliquent également aux bénéfices tirés de la participation à un consortium, à une coentreprise ou à un organisme international d'exploitation.

ARTICLE 9. ENTREPRISES ASSOCIÉES

1. Dans les cas où :

- a) une entreprise d'un État contractant participe directement ou indirectement à la direction, au contrôle ou au capital d'une entreprise de l'autre État contractant ;
- b) les mêmes personnes participent directement ou indirectement à la direction, au contrôle ou au capital d'une entreprise d'un État contractant et d'une entreprise de l'autre État contractant,

et lorsque, dans l'un et l'autre cas, les deux entreprises sont, dans leurs relations commerciales ou financières, liées par des conditions convenues ou imposées qui diffèrent de celles dont seraient convenues des entreprises indépendantes, les bénéfices qui, sans ces conditions, auraient été réalisés par l'une des entreprises, mais n'ont pu l'être en raison desdites conditions, peuvent être inclus dans les bénéfices de ladite entreprise et imposés en conséquence.

2. Lorsqu'un État contractant inclut dans les bénéfices d'une entreprise dudit État (et impose en conséquence) des bénéfices sur lesquels une entreprise de l'autre État contractant a été imposée dans ledit autre État et que les bénéfices ainsi inclus sont des bénéfices qui auraient été réalisés par l'entreprise du premier État si les conditions convenues entre les deux entreprises avaient été celles qui auraient été convenues entre des entreprises indépendantes, alors cet autre État peut procéder à un ajustement approprié du montant de l'impôt qui y a été perçu sur lesdits bénéfices. Pour déterminer cet ajustement, il convient de tenir compte des autres dispositions du présent accord et les autorités compétentes des États contractants se consultent si nécessaire.

ARTICLE 10. DIVIDENDES

1. Les dividendes versés par une société qui est un résident d'un État contractant à un résident de l'autre État contractant sont imposables dans cet autre État.

2. Toutefois, ces dividendes sont aussi imposables dans l'État contractant dont la société qui paie les dividendes est un résident selon la législation de cet État, mais si la personne qui reçoit les

dividendes en est le bénéficiaire effectif, l'impôt ainsi établi ne peut excéder 5 % du montant brut des dividendes.

3. Le terme « dividendes » employé dans le présent article désigne les revenus provenant d'actions ou autres parts bénéficiaires participant aux bénéfices, à l'exception des créances, ainsi que les revenus d'autres parts sociales soumis au même régime fiscal que les revenus d'actions par la législation de l'État contractant dont la société distributrice est un résident.

4. Les dispositions des paragraphes 1 et 2 ne s'appliquent pas lorsque le bénéficiaire effectif des dividendes, résident d'un État contractant, exerce dans l'autre État contractant dont la société qui paie les dividendes est un résident, une activité d'entreprise par l'intermédiaire d'un établissement stable qui y est situé, et que la participation génératrice des dividendes s'y rattache effectivement. Dans ce cas, les dispositions de l'article 7 s'appliquent.

5. Lorsqu'une société qui est un résident d'un État contractant tire des bénéfices ou des revenus de l'autre État contractant, cet autre État ne peut percevoir aucun impôt sur les dividendes payés par la société, sauf dans la mesure où ces dividendes sont versés à un résident de cet autre État ou dans la mesure où la participation génératrice des dividendes se rattache effectivement à un établissement stable situé dans cet autre État, ni prélever aucun impôt, au titre de l'imposition des bénéfices non distribués, sur les bénéfices non distribués de la société, même si les dividendes versés ou les bénéfices non distribués constituent en tout ou en partie des bénéfices ou des revenus provenant de cet autre État.

ARTICLE 11. INTÉRÊTS

1. Les intérêts provenant d'un État contractant et versés à un résident de l'autre État contractant sont imposables dans cet autre État contractant.

2. Toutefois, lesdits intérêts sont imposables dans l'État contractant d'où ils proviennent, conformément à la législation dudit État, mais si la personne qui reçoit les intérêts en est le bénéficiaire effectif, l'impôt ainsi établi ne peut excéder 5 % du montant brut des intérêts versés.

3. Nonobstant les dispositions du paragraphe 2, les intérêts visés au paragraphe 1 ne sont imposables que dans l'État contractant dont le bénéficiaire est un résident si ce bénéficiaire est le bénéficiaire effectif de l'intérêt et que cet intérêt est versé :

- a) en République de Pologne ou dans l'État du Qatar ;
- b) sur un prêt de quelque nature que ce soit accordé, assuré ou garanti par une institution publique dans le but de promouvoir les exportations ;
- c) à l'occasion de la vente à crédit de tout équipement industriel, commercial ou scientifique ;
- d) sur tout prêt de quelque nature que ce soit accordé par une banque ;

4. Au sens du présent article, le terme « intérêts » désigne les revenus de créances de toute nature, assorties ou non de garanties hypothécaires ou d'une clause de participation aux bénéfices du débiteur, et notamment les revenus des fonds publics et des obligations d'emprunts, y compris les primes et lots attachés à ces titres. Les pénalités pour retard de paiement ne sont pas considérées comme des intérêts au sens du présent article.

5. Les dispositions des paragraphes 1, 2 et 3 ne s'appliquent pas lorsque le bénéficiaire effectif des intérêts, résident d'un État contractant, exerce dans l'autre État contractant d'où proviennent les intérêts des activités par l'intermédiaire d'un établissement stable qui y est situé, et

que la créance génératrice des intérêts se rattache effectivement audit établissement stable. Dans ce cas, les dispositions de l'article 7 s'appliquent.

6. Les intérêts sont considérés comme provenant d'un État contractant lorsque le débiteur est un résident dudit État. Toutefois, lorsque le débiteur des intérêts, résident ou non d'un État contractant, possède dans un État contractant un établissement stable pour lequel la dette donnant lieu au paiement des intérêts a été contractée et qui supporte la charge desdits intérêts, ceux-ci sont réputés provenir de l'État contractant dans lequel l'établissement stable est situé.

7. Lorsque, en raison de relations spéciales existant entre le débiteur et le bénéficiaire effectif ou que l'un et l'autre entretiennent avec de tierces personnes, le montant des intérêts, compte tenu de la créance pour laquelle ils sont versés, excède celui dont seraient convenus le débiteur et le bénéficiaire effectif en l'absence de telles relations, les dispositions du présent article ne s'appliquent qu'au dernier montant mentionné. Dans ce cas, la partie excédentaire des paiements reste imposable conformément à la législation de chaque État contractant en tenant dûment compte des autres dispositions du présent Accord.

ARTICLE 12. REDEVANCES

1. Les redevances échéant dans un État contractant et payées à un résident de l'autre État contractant sont imposables dans cet autre État contractant.

2. Toutefois, ces redevances sont aussi imposables dans l'État contractant d'où elles proviennent, et selon la législation de cet État, mais si la personne qui les reçoit en est le bénéficiaire effectif, l'impôt ainsi établi ne peut dans ce cas excéder 5 % du montant brut de telles redevances.

3. Au sens du présent article, le terme « redevances » désigne des rémunérations de toute nature versées pour l'usage ou la concession de l'usage d'un droit d'auteur sur une œuvre littéraire, artistique ou scientifique (y compris les films cinématographiques, ainsi que les films, bandes ou disques pour la diffusion télévisuelle ou radiophonique), d'un brevet, d'une marque de fabrique ou de commerce, d'un dessin ou d'un modèle, d'un plan, d'une formule ou d'un procédé secrets ou pour des informations ayant trait à une expérience acquise dans le domaine industriel, commercial ou scientifique.

4. Les dispositions des paragraphes 1 et 2 ne s'appliquent pas lorsque le bénéficiaire effectif des redevances, résident d'un État contractant, exerce dans l'autre État contractant d'où proviennent les redevances des activités par l'intermédiaire d'un établissement stable qui y est situé, et que le droit ou le bien générateur des redevances se rattache effectivement audit établissement stable. Dans ce cas, les dispositions de l'article 7 s'appliquent.

5. Les redevances sont considérées comme provenant d'un État contractant lorsque le débiteur est un résident dudit État. Toutefois, lorsque le débiteur des redevances, qu'il soit ou non un résident d'un État contractant, a dans un État contractant un établissement stable auquel le droit ou le bien générateur des redevances se rattache effectivement et qui supporte la charge de ces redevances, celles-ci sont considérées comme provenant de l'État où l'établissement stable est situé.

6. Lorsque, en raison de relations spéciales existant entre le débiteur et le bénéficiaire effectif ou que l'un et l'autre entretiennent avec de tierces personnes, le montant des redevances, compte tenu de l'utilisation, du droit ou des renseignements pour lesquels elles sont payées, excède celui dont seraient convenus le débiteur et le bénéficiaire effectif en l'absence de telles

relations, les dispositions du présent article ne s'appliquent qu'au dernier montant mentionné. Dans ce cas, la partie excédentaire des paiements reste imposable conformément à la législation de chaque État contractant en tenant dûment compte des autres dispositions du présent Accord.

ARTICLE 13. GAINS EN CAPITAL

1. La plus-value qu'un résident d'un État contractant dégage à l'occasion de l'aliénation de biens immobiliers visés à l'article 6 et situés dans l'autre État contractant sont imposables dans cet autre État.

2. Les gains provenant de l'aliénation de biens mobiliers qui font partie de l'actif d'un établissement stable dont une entreprise d'un État contractant dispose dans l'autre État contractant, y compris de tels gains provenant de l'aliénation dudit établissement stable (seul ou avec l'ensemble de l'entreprise), sont imposables dans cet autre État.

3. Les gains provenant de l'aliénation de navires ou d'aéronefs exploités en trafic international ou de biens mobiliers affectés à l'exploitation desdits navires ou aéronefs ne sont imposables que dans l'État contractant dans lequel le siège de direction effective de l'entreprise est situé.

4. Les gains provenant de l'aliénation de biens autres que ceux visés aux paragraphes 1, 2 et 3 ne sont imposables que dans l'État contractant dont le cédant est un résident.

ARTICLE 14. REVENUS D'EMPLOI

1. Sous réserve des dispositions des articles 15, 17 et 18, les salaires, traitements et autres rémunérations similaires que le résident d'un État contractant perçoit au titre d'un emploi ne sont imposables que dans cet État, à moins que l'emploi ne soit exercé dans l'autre État contractant. Dans ce cas, les rémunérations perçues à ce titre sont imposables dans cet autre État.

2. Nonobstant les dispositions du paragraphe 1, les rémunérations qu'un résident d'un État contractant reçoit au titre d'un emploi salarié exercé dans l'autre État contractant n'est imposable que dans le premier État si :

- a) le bénéficiaire séjourne dans l'autre État contractant pendant une période ou des périodes d'une durée totale n'excédant pas 183 jours au cours de l'année civile considérée ;
- b) les rémunérations sont payées par un employeur ou pour le compte d'un employeur qui n'est pas un résident de l'autre État ;
- c) la charge des rémunérations n'est pas supportée par un établissement stable dont l'employeur dispose dans l'autre État.

3. Nonobstant les dispositions précédentes du présent article, les rémunérations reçues au titre d'un emploi salarié exercé à bord d'un navire ou d'un aéronef exploité en trafic international sont imposables dans l'État contractant dans lequel le siège de direction effective de l'entreprise est situé.

4. Les traitements, salaires, indemnités et avantages accessoires perçus par un employé d'une compagnie de transport aérien ou d'une entreprise de navigation d'un État contractant et affecté dans l'autre État contractant peuvent être imposés dans l'État contractant où est situé le siège de direction effective de l'entreprise.

ARTICLE 15. TANTIÈMES

1. Les tantièmes et autres rétributions similaires qu'un résident d'un État contractant reçoit en sa qualité de membre du conseil d'administration d'une société qui est un résident de l'autre État contractant ne sont imposables que dans cet autre État.

2. Les salaires, traitements et autres rémunérations analogues qu'un résident d'un État contractant reçoit en sa qualité de dirigeant occupant un poste de cadre supérieur dans une société qui est un résident de l'autre État contractant ne sont imposables que dans cet autre État.

ARTICLE 16. ARTISTES ET SPORTIFS

1. Nonobstant les dispositions de l'article 14, les revenus qu'un résident d'un État contractant tire de ses activités personnelles exercées dans l'autre État contractant en tant qu'artiste du spectacle, tel qu'un artiste de théâtre, de cinéma, de la radio ou de la télévision, ou un musicien, ou en tant que sportif, sont imposables dans cet autre État.

2. Lorsque les revenus d'activités que des artistes du spectacle ou des sportifs exercent personnellement et en cette qualité sont attribués, non pas aux artistes ou aux sportifs eux-mêmes, mais à une autre personne, ces revenus sont imposables, nonobstant les dispositions de l'article 7, dans l'État contractant dans lequel les activités des artistes et des sportifs sont exercées.

3. Les revenus provenant des activités qu'un résident d'un État contractant exerce dans l'autre État contractant, comme mentionné aux paragraphes 1 et 2 du présent article, sont exonérés d'impôt dans cet État si la visite dans cet autre État est entièrement ou principalement supportée par des fonds publics d'un État contractant, par une de ses subdivisions politiques ou une de ses collectivités locales, se produit dans le cadre d'un accord culturel ou de dispositions en la matière entre les gouvernements des États contractants.

ARTICLE 17. PENSIONS DE RETRAITE ET RENTES

1. Sous réserve des dispositions du paragraphe 2 de l'article 18, les pensions, les rentes viagères et toutes autres rémunérations similaires constituées dans un État contractant et payées à un résident de l'autre État contractant, ne sont imposables que dans cet État.

2. Au sens du présent article, le terme « rente » désigne une somme déterminée qui est payable périodiquement à des dates déterminées, la vie durant ou pendant une période qui est spécifiée ou peut être établie, en vertu d'une obligation d'effectuer des versements en contrepartie d'un capital suffisant intégralement versé en espèces ou en valeurs appréciables en espèces.

ARTICLE 18. FONCTION PUBLIQUE

1. a) Les salaires, traitements et rémunérations analogues, autres que les pensions, payés par un État contractant ou l'une de ses subdivisions politiques ou collectivités locales, à une personne physique au titre de services rendus audit État ou à ladite subdivision ou collectivité, ne sont imposables que dans cet État ;

b) toutefois, lesdits salaires, traitements et rémunérations similaires ne sont imposables que dans l'autre État contractant si les services sont rendus dans ledit État contractant et si la personne physique est un résident dudit État qui :

1) est un ressortissant dudit État contractant ;

2) n'est pas devenu un résident dudit État contractant à seule fin d'exécuter les services.

2. a) Toute pension payée par un État contractant ou l'une de ses subdivisions politiques ou collectivités locales, ou payée par prélèvement sur des fonds qu'ils ont constitués, à une personne physique au titre de services fournis audit État ou à ladite subdivision ou collectivité, n'est imposable que dans cet État ;

b) toutefois, lesdites pensions ne sont imposables que dans l'autre État contractant si la personne physique est un résident et un ressortissant dudit État.

3. Les dispositions des articles 14, 15, 16 et 17 s'appliquent aux salaires, traitements et rémunérations similaires ainsi qu'aux pensions versés au titre de services rendus dans le cadre d'une activité exercée par un État contractant ou l'une de ses subdivisions politiques ou collectivités locales.

ARTICLE 19. ENSEIGNANTS ET CHERCHEURS

1. Une personne physique qui, immédiatement avant de se rendre dans un État contractant, est une résidente de l'autre État contractant, et qui, sur invitation du Gouvernement du premier État contractant ou d'une université, d'un collège, d'une école, d'un musée ou d'une autre institution spécialisée dans des activités similaires en lien avec l'éducation, les sciences ou la recherche du premier État contractant ou en vertu d'un programme officiel d'échanges culturels, séjourne dans cet État contractant pendant une période qui n'excède pas trois années consécutives, uniquement dans le but d'enseigner, de donner des conférences ou de mener des recherches dans l'institution concernée, est exonérée d'impôt dans cet État contractant à l'égard de ses rémunérations provenant de cette activité.

2. L'exemption décrite au paragraphe 1 du présent article ne s'applique pas aux revenus tirés de travaux de recherche si ces travaux sont menés non pas dans l'intérêt public, mais essentiellement dans l'intérêt particulier d'une ou de plusieurs personnes spécifiques.

ARTICLE 20. ÉTUDIANTS ET STAGIAIRES

1. Les sommes qu'un ou une étudiant(e) ou stagiaire, qui est ou qui était immédiatement avant de se rendre dans un État contractant résident ou résidente de l'autre État contractant et qui séjourne dans le premier État contractant à la seule fin d'y poursuivre ses études ou sa formation, reçoit pour couvrir ses frais d'entretien, d'études ou de formation ne sont pas imposables dans ledit État contractant, à condition qu'elles proviennent de sources situées en dehors dudit État contractant.

2. L'étudiant(e), le stagiaire ou l'apprenti(e) visé au paragraphe 1 bénéficie, en outre, pendant la durée de ses études ou de sa formation, des mêmes exonérations, abattements ou réductions d'impôts que ceux dont bénéficient les résidents de l'État de séjour, en ce qui concerne les subventions, les bourses d'études et les rémunérations d'activité professionnelle non visées au paragraphe 1.

ARTICLE 21. AUTRES REVENUS

1. Les éléments du revenu d'un résident d'un État contractant, d'où qu'ils proviennent, qui ne sont pas traités dans les articles précédents du présent Accord sont imposables dans cet État.

2. Les dispositions du paragraphe 1 ne s'appliquent pas aux revenus perçus par un résident d'un État contractant, lorsque le bénéficiaire de ces revenus exerce dans l'autre État contractant une activité par l'intermédiaire d'un établissement stable qui y est situé et que le droit générateur des revenus se rattache effectivement à cet établissement stable. Dans ce cas, les dispositions de l'article 7 s'appliquent.

3. Nonobstant les dispositions des paragraphes 1 et 2, les éléments du revenu d'un résident d'un État contractant qui ne sont pas traités dans les articles précédents du présent Accord et qui proviennent de l'autre État contractant, sont aussi imposables dans cet autre État.

ARTICLE 22. ÉLIMINATION DE LA DOUBLE IMPOSITION

Dans les deux États contractants, la double imposition est éliminée comme suit :

1. lorsqu'un résident d'un État contractant reçoit des revenus qui, conformément aux dispositions du présent Accord, sont imposables dans l'autre État contractant, le premier État contractant accorde, sur l'impôt qu'il perçoit sur les revenus de ce résident, une déduction d'un montant égal à l'impôt sur le revenu payé dans l'autre État contractant ; dans l'un ou l'autre des cas, cette déduction ne peut toutefois excéder la fraction de l'impôt sur le revenu, calculé avant déduction, attribuable selon le cas aux revenus imposables dans l'autre État contractant ;

2. lorsque, conformément à toute disposition du présent Accord, les revenus perçus par un résident d'un État contractant sont exonérés d'impôt dans cet État, ledit État peut néanmoins, pour calculer le montant de l'impôt sur tout autre revenu de cette personne, tenir compte des revenus ainsi exonérés.

ARTICLE 23. NON-DISCRIMINATION

1. Les ressortissants d'un État contractant ne sont soumis dans l'autre État contractant à aucune imposition ou obligation correspondante, qui est autre ou plus lourde que celles auxquelles sont ou pourraient être assujettis les ressortissants de cet autre État qui se trouvent dans une situation analogue.

2. L'imposition d'un établissement stable qu'une entreprise d'un État contractant possède dans l'autre État contractant n'est pas établie dans cet autre État d'une façon moins favorable que l'imposition des entreprises de cet autre État qui exercent la même activité. La présente disposition ne peut être interprétée comme obligeant un État contractant à accorder aux résidents de l'autre État contractant les déductions personnelles, abattements et réductions d'impôt qu'il accorde à ses propres résidents en raison de leur situation personnelle ou de leurs charges de famille.

3. Les entreprises d'un État contractant, dont le capital est en totalité ou en partie, directement ou indirectement, détenu ou contrôlé par un ou plusieurs résidents de l'autre État contractant ne sont soumises dans le premier État à aucune imposition ou obligation y relative, différente ou plus lourde que celle à laquelle sont ou pourraient être assujetties les autres entreprises analogues du premier État.

4. À moins que les dispositions du paragraphe 1 de l'article 9, du paragraphe 7 de l'article 11 ou du paragraphe 6 de l'article 12 ne soient applicables, les intérêts, redevances et autres décaissements versés par une entreprise d'un État contractant à un résident de l'autre État contractant sont déductibles, pour la détermination des bénéfices imposables de ladite entreprise, dans les mêmes conditions que s'ils avaient été versés à un résident du premier État.

ARTICLE 24. PROCÉDURE AMIABLE

1. Lorsqu'une personne estime que les mesures prises par un État contractant ou par les deux États contractants entraînent ou entraîneront pour elle une imposition non conforme aux dispositions du présent Accord, elle peut, indépendamment des recours prévus par le droit interne de ces États, soumettre son cas à l'autorité compétente de l'État contractant dont elle est un résident ou, si son cas relève du paragraphe 1 de l'article 23, à celle de l'État contractant dont elle possède la nationalité. Le cas doit être soumis dans un délai de deux ans à compter de la première notification des mesures à l'origine d'une imposition non conforme aux dispositions du présent Accord.

2. L'autorité compétente s'efforce, si la réclamation lui paraît fondée et si elle n'est pas elle-même en mesure d'y apporter une solution satisfaisante, de résoudre le cas par voie d'accord amiable avec l'autorité compétente de l'autre État contractant, en vue d'éviter une imposition non conforme au présent Accord.

3. Les autorités compétentes des États contractants s'efforcent, par voie d'accord amiable, de résoudre les difficultés ou de dissiper les doutes auxquels peuvent donner lieu l'interprétation ou l'application du présent Accord. Elles peuvent également se concerter en vue d'éliminer la double imposition dans les cas non prévus par le présent Accord.

4. Les autorités compétentes des États contractants peuvent communiquer directement entre elles en vue de parvenir à un accord dans le sens des paragraphes précédents. Les autorités compétentes instaurent, par voie de consultations, des procédures, des conditions, des méthodes et des techniques bilatérales appropriées pour mettre en œuvre la procédure amiable prévue dans le présent article.

ARTICLE 25. ÉCHANGE DE RENSEIGNEMENTS

1. Les autorités compétentes des États contractants échangent les renseignements nécessaires pour appliquer les dispositions du présent Accord ou celles de la législation interne des États contractants relatives aux impôts visés par l'Accord dans la mesure où l'imposition prévue par lesdites dispositions n'est pas contraire au présent Accord. L'article premier ne restreint pas l'échange de renseignements. Les renseignements reçus par un État contractant sont tenus secrets de la même manière que les renseignements obtenus en application de la législation interne de cet État contractant. Toutefois, si les renseignements sont à l'origine considérés comme secrets dans l'État qui les transmet, ils ne doivent être divulgués qu'aux personnes ou autorités (y compris les tribunaux et les organes administratifs) qui sont concernées par l'établissement ou le recouvrement des impôts visés par le présent Accord, l'exécution de décisions ou l'engagement de poursuites à cet égard, ou par les poursuites ou les décisions en matière de recours se rapportant à ces impôts. Lesdites personnes ou autorités utilisent lesdits renseignements uniquement à ces fins. Elles peuvent divulguer les renseignements dans le cadre de procédures judiciaires publiques ou dans les décisions judiciaires.

2. Les dispositions du paragraphe 1 ne peuvent en aucun cas être interprétées comme imposant à un État contractant l'obligation :

- a) de prendre des mesures administratives dérogeant à sa législation, à sa pratique administrative ou à celles de l'autre État contractant ;
- b) de fournir des renseignements qui ne pourraient être obtenus en vertu de sa législation ou dans le cadre de sa pratique administrative normale, ou de celles de l'autre État contractant ;
- c) de fournir des renseignements qui révéleraient un secret commercial, industriel ou professionnel ou un procédé commercial ou des renseignements dont la communication serait contraire à l'ordre public.

ARTICLE 26. MEMBRES DES MISSIONS DIPLOMATIQUES ET DES POSTES CONSULAIRES

Aucune disposition du présent Accord ne porte atteinte aux privilèges fiscaux dont bénéficient les membres de missions diplomatiques ou de postes consulaires conformément aux règles générales du droit international ou aux dispositions d'accords particuliers.

ARTICLE 27. ENTRÉE EN VIGUEUR

Le présent Accord entre en vigueur à la dernière date à laquelle les États contractants échangent des notes par la voie diplomatique pour se notifier mutuellement que la dernière des mesures nécessaires pour donner à l'Accord force contraignante en République de Pologne et dans l'État du Qatar, selon le cas, a été prise. Dans ce cas, l'Accord s'applique aux revenus perçus au cours des années d'imposition commençant le 1er janvier de l'année civile suivant celle de l'échange de notes, ou après cette date.

ARTICLE 28. DÉNONCIATION

Le présent Accord demeure en vigueur tant qu'il n'a pas été dénoncé par un État contractant. Chaque État contractant peut dénoncer l'Accord, par la voie diplomatique, moyennant un préavis écrit de dénonciation adressé au plus tard le 30 juin de toute année civile commençant après l'expiration d'un délai de cinq ans à compter de la date de son entrée en vigueur. Dans ce cas, l'Accord cesse de s'appliquer aux impôts sur le revenu perçus au cours de tout exercice commençant le 1er janvier de l'année civile qui suit immédiatement l'année au cours de laquelle le préavis a été adressé, ou après cette date.

EN FOI DE QUOI, les soussignés, dûment autorisés à cet effet, signent le présent Accord.

FAIT à Doha le 18 novembre 2008 en double exemplaire en langues polonaise, arabe et anglaise, tous les textes faisant également foi. En cas de divergence, le texte anglais prévaut.

Pour le Gouvernement de la République de Pologne :
Ministre du trésor
ALEKSANDER GRAD

Pour le Gouvernement de l'État du Qatar :
Ministre de l'économie et des finances
YOUSEF HUSSAIN KAMAL